

٢٠٢٢/٥/٢١



الادارة المركزية لتمويل الشركات

السيدة الأستاذة/ ماريان ميلاد

المراقب الداخلي شركة هيرفيس لإدارة صناديق الاستثمار

الموضوع: اعتماد تحدث نشرة اكتتاب صندوق استثمار بنك عودة المتوازن النقدي بالجنيه المصري

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة الى الكتاب الوزارىينا بشأن رغبكم في اعتماد تحدث نشرة اكتتاب صندوق استثمار بنك عودة المتوازن النقدي بالجنيه المصري وفقاً للمادة ١٤٦ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال رقم ١٩٩٢/٩٥.

تجدر الإشارة إلى أنه تم إحاطة الهيئة بالنسخة المحدثة من نشرة الاكتتاب (تحديث ٢٠٢١) ويتبعين الإفصاح عنها لحملة الوثائق وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق، طبقاً لمتطلبات المادة ١٤٦ المشار إليها أعلاه وعلى النحو المرفق بكتاب الهيئة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢٠٢١/٥/١٨

مأجـٰن مـٰخـٰرـٰج

سالي جورج

د. سالم

مدير عام الادارة العامة لصناديق الاستثمار

نشرة أكتتاب عام في صندوق بنك عوده النقدي

بأختيـه المـصـرى

1.....	البند الأول: محتويات النشرة.....
2	البند الثاني: تعریفات هامة.....
3	البند الثالث: مقدمة و أحکام عامة
4	البند الرابع: تعريف وشكل الصندوق
5	البند الخامس: مصادر أموال الصندوق و الوثائق المصدرة منه
6	البند السادس - هدف الصندوق
6	البند السابع: السياسة الاستثمارية للصندوق
7	البند الثامن: المخاطر.....
9	البند التاسع: الأنصاص الشرعي عن المعلومات
11	البند العاشر: نوعية المستثمـر المخاطـب بالـشـرـة
11	البند الحادى عشر: أصول الصندوق واسكـال السـجـلات
12	البند الثاني عشر: الجهة المؤسسة للصندوق والإشراف على الصندوق
14	البند الثالث عشر: الجهة المسؤولة عن تلقي طلبات الاكتتاب والشراء والاسترداد
14	البند الرابع عشر: مراقب حسابات الصندوق
15	البند الخامس عشر: مدير الاستثمار
19	البند السادس عشر: شركة خدمات الإدارة
20	البند السابع عشر: الاكتتاب في الوثائق
21	البند الثامن عشر: أمين الحفظ
21	البند التاسع عشر: جماعة حلة الوثائق
22	البند العشرون: استرداد / إعادة بيع الوثائق
23	البند الحادى والعشرون: الاقتراض لموجهة طلبات الاسترداد
23	البند الثاني والعشرون: وسائل تحـبـتـ تـعـارـضـ المـصالـح
24	البند الثالث والعشرون: التقىـم الدورى
24	البند الرابع والعشرون : أرباح الصندوق و التوزيع
25	البند الخامس العشرون: إماء الصندوق و الصفة
25	البند السادس والعشرون: الأعباء المالية
26	البند السابع والعشرون: الاقتراض بضمـانـ الوـثـاقـ
26	البند الثامن والعشرون: أسماء و عنـائـونـ مـسـؤـليـ الـاتـصال
27	البند التاسع والعشرون: إقرار الجهة المؤسسة و مدير الاستثمار
27	البند الثلاثون: قنوات تسويق وثائق الاستثمار
27	البند الحادى والثلاثون: إقرار مراقب الحسابات
28	البند العاشر والثلاثون : إقرار المستشار القانوني



البند الثاني: تعریفات هامة

القانون:

قانون سوق وثائق المال رقم 95 لسنة 1992، تعدلاته.

اللائحة التنفيذية:

اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم 135 لسنة 1993 ونفّاً لآخر تعديلاً، وعلى الأخص قرار وزير الاستثمار رقم 209 لسنة 2007 ورقم 126 لسنة 2008 ورقم 22 لسنة 2014.

二〇一九

الطبعة العامة للقاية المالية

صيغة الاستعارة المفتوحة

هو صندوق استثمار يزيد حجمه بما يصلح من وثائق استثمار جديدة، وينخفض حجمه بما يتم استرداده من وثائق استثمار قائمة، بمراعاة العلاقة بين أموال المستثمرين ورأس مال الصندوق وعلى النحو الوارد بال المادة (١٤٧) من اللائحة التنفيذية لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢. ويتم شراء واسترداد وثائق الاستثمار دون الحاجة إلى قيده في الورقة فيما عدا صناديق المؤشرات.

صندوق أسواق النقد

هو صندوق استثمار يصدر وثائق مقابل استثمار جميع أصوله في استثمارات قصيرة الأجل مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات، وانفلات اغادة الشراء وأدوات الخزانة وشهادات الادخار البنكية ووثائق صناديق أسواق النقد الأخرى.

الآفاق العالمية:

هي استثمارات قصيرة الأجل مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات واتفاقيات إعادة الشراء وأذون الخزانة ووثائق صناديق أسواق النقد الأخرى طبقاً لما ورد بالسياسة الاستثمارية بتلك النشرة، علم، لا يتضمن تلك الاستثمارات الأسهـم

حاماً الله ثمقة

هـ الشخص، الطبع، أو الاعتماد الذي قام بالإكتتاب أو شراء وثيقة أو وثائق الاستثمار

الاتفاقات إعادة الشروع

هي اتفاقيات تتم بين مالك أذون الخزانة وبين طرف آخر يرغب في استئجار السيولة المتوفّرة لديه في أذون الخزانة لمدة محددة وبذلك يقوم بشراء الأذون من المالك الأصلي بشرط إعادتها له بسعر محدد متفق عليه بعد مدة محددة.

١٢

بنك عوده ش.م.م و مقره الرئيسي مرتضعات الأهرام التجمع الإداري كم 22 طريق القاهرة — الإسكندرية الصحراوي مبني C5 مدين بالاستئجار:

شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار وهي شركة مساهمة مصرية ومقرها مبني رقم ب 129، المرحلة الثالثة القرية الذكية - الكيلو 28 طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي.

وثيقة الاستئصال

ورقة مالية تمثل حصة شائعة لحامل الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق، ويشترك مالكو الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن نشاط الصندوق كل نسبة ما عليه من وثائقه.

قسمة وثيقة الاستثمار:

هي تنصيب الوثيقة في صافي اصول الصنفوف في نهاية يوم العمل المصرفي والتي يتم الاعلان عنها طوال أيام العمل المصرفي من كل أسبوع من خلال كل فرع البنك بالإضافة إلى الاعلان مرة أسبوعياً في جريدة يومية صحفية واسعة الانتشار وذلك في يوم الأحد

الاستداد:

هو حصول المستثمر على كامل قيمة كل / جزء من الوثائق التي تم الاكتتاب فيها أو المشارة وفقاً لتصنيف الوثيقة في صياغة اصول الصندوق في نهاية يوم تقديم طلب الاسترداد والث، يتم الاعلان عنها اليوم التالي لتقديم الطلب في جميع فروع البنك.



الاستثمارات:

وهي كافة الأدوات المالية التي يتم استثمار أموال الصندوق فيها، من حيث الأدوات النقدية وكذلك الأوراق المالية القصيرة الأجل والمالية السيولة والتي لا تشمل الأسهم.

تاريخ الإكتتاب العام:

يفتح باب الإكتتاب بعد مضي أسبوعين من تاريخ نشر نشرة الإكتتاب في صحفتين مصرتين صباحيتين واسعى الانتشار ويظل باب الإكتتاب مفتوحاً لمدة خمسة عشر يوماً على الأقل.

إعادة البيع:

ويقصد به إصدار الصندوق لوثائق جديدة وبيعها للمستثمرين النساء عمر الصندوق وفقاً لقيمة الوثيقة في نهاية يوم تقديم طلب الشراء طبقاً للضوابط الواردة بالبند السابع عشر من هذه النشرة

المستثمر:

ويقصد به الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقوم بالإكتتاب في / شراء وثائق استثمار الصندوق وبشار إليهم يختصون بـ "حملة الوثائق".

أمين المحفظة:

بنك عودة ش.م.م. الشخص له مزاولة نشاط إدارة المحفظة بموجب الترخيص رقم (4510) من الهيئة العامة للرقابة المالية ويقع مقره في 15 عمارت العبور - الاستاد البحري - صلاح سالم - القاهرة المكلف بالقيام بالمهام المذكورة في البند (12) من هذه النشرة.

مدير محفظة الصندوق:

الشخص الموظف لدى مدير الاستثمار والمُسؤول عن الإدارة اليومية لاستثمارات الصندوق.

شركة خدمات الإدارة:

هي الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار ش.م.م. المنصوص على بياناتها الأساسية والمهام المنوطة بما في البند (16) من هذه النشرة.

الأطراف ذوي العلاقة:

كافة الأطراف المرتبطة بنشاط الصندوق ومنها على سبيل المثال مدير الاستثمار، أمين المحفظة، البنك المدعي لديه أموال الصندوق ، شركة خدمات الإدارة ، مراقب الحسابات، المستشار القانوني، أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين أو كل من يشارك في اتخاذ القرار لدى أي طرف من الأطراف السابقة، وأي مالك وثائق تجاوز ملكيه من وثائق الاستثمار 5 % من صافي قيمة أصول صندوق الاستثمار .

الأشخاص المرتبطة:

الأشخاص الطبيعيون واي من أقاربهم حتى الدرجة الثانية، والأشخاص الاعتبارية والكيانات والائمادات والروابط والجمعيات المالية المكونة من شخصين او أكثر التي تكون غالبية أسهمهم او مخصص رأس مال احدهم مملوكة مباشرة او بطريق غير مباشر للطرف الآخر وان يكون مالكها شخصاً واحداً. كما يعد من الأشخاص المرتبطة الأشخاص الخاضعون للسيطرة الفعلية لشخص اخر من الأشخاص المشار إليهم.

أيام العمل المصري:

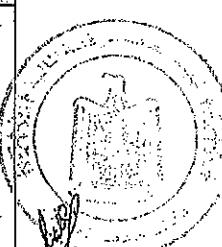
هو كل يوم من أيام الأسبوع عدا يومي الجمعة والسبت والصلوات الرسمية على أن يكون يوم عمل بكل التوقي.

الند الثالث- مقدمة و أحكام عامة

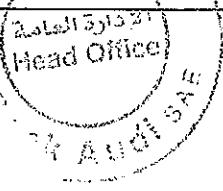
- قام البنك بإنشاء صندوق أسوق نقد بعرض استثمار أصوله بالطريقة الموضحة في السياسة الاستثمارية ووفقاً لأسكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحة التنفيذية وتعديلاتها بموجب القرار الوزاري رقم 135 لسنة 1993 وونتاً لآخر تعديلاً، وعلى الأخص قرارات وزير الاستثمار رقم 209 لسنة 2007 و 126 لسنة 2008 و 22 لسنة 2014 والضوابط الموضعة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري مجلسه المنعقدة بتاريخ 3 يونيو 2008 .

- قام البنك بموجب القانون المشار إليه بتعيين مدير استثمار، شركة خدمات إدارة، أمين المحفظة، مراقب الحسابات.

- هذه النشرة هي دعوة للاكتتاب العام لشراء وثائق استثمار الصندوق، تتضمن هذه النشرة كافة المعلومات و البيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل إدارة الصندوق ومدير الاستثمار و مراقب الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسؤوليتهم دون أدنى مسؤولية تقع على الهيئة.



٦٦٤



EFG HERMES FUND MANAGEMENT

البنك المركزي المصري

٢٠٠٨

النشاط حتى تاريخ انتهاء السنة المالية الثالثة

عملة الصندوق:

العملة التي تصدر كما الوثائق هي الجنيه المصري وتعتمد هذه العملة عند تقدير الأصول والالتزامات وإعداد الميزانية والتوازن المالي، وكذا عند الالكتاب في وثائق الصندوق أو الاسترداد أو إعادة البيع، وعند التصفية.

المستشار القانوني للصندوق:

السيد / محمد عبد العوب عبد الباقى الدش - المدير التنفيذى، الإدارة القانونية لبنك عوده ش.م.م

أبناء الخامس، مصادر أموال الصندوق و الوثائق المقيدة منه

(1) حجم الصندوق:

- حجم الصندوق 100 000 000 جنيه مصرى (مائة مليون جنيه مصرى) عند التأسيس مقسمة على عشرة ملايين وثيقة، القيمة الاسمية للوثيقة (10 جم) عشرة جنيهات مصرية ، ويمكن زيادة حجم الصندوق حتى 50 مثل القدر المكتوب فيه من البنك في الصندوق عند التأسيس والبالغ 5 مليون جنيه وذلك بعد الرجوع إلى الميبة
- يجوز زيادة حجم الصندوق عن ذلك الحد بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري والرجوع إلى الميبة العامة للرقابة المالية على زيادة القدر المكتوب فيه من البنك في الصندوق
- بتاريخ 15/7/2014 وافق البنك المركزي المصري على زيادة الحد الأقصى لحجم الصندوق ليصبح 1100 مليون جنيه مصرى وكلها زيادة قيمة مساهمة البنك المؤسس في الصندوق إلى 22 مليون جنيه مصرى وتم اختيار الميبة العامة للرقابة المالية.
- حجم الصندوق الحالى وفقاً للمركز المالى فى 31/12/2020 هو 472 مليون جنيه مصرى

(2) الحد الأدنى والأقصى لملكية/مساهمة الجهة المؤسسة للصندوق:

- يخصص البنك مبلغ 5 000 000 جنيه مصرى (نقط خمسة ملايين جنيه مصرى لا غير) (يشار إلى هذا المبلغ فيما بعد باسم "المبلغ المجنب") قابلة للزيادة بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري والرجوع إلى الميبة، ولا يجوز للبنك استرداد المبلغ المجنب قبل انتهاء مدة الصندوق.
- في حالة خفض حجم الصندوق، يحق للبنك خفض حجم مساهمته ذي عن طريق استرداد قيمة الوثائق التي تزيد على المبلغ المجنب في أي وقت من الأوقات، على ألا تقل مساهمته في جميع الأحوال عن مبلغ 5,000,000 (خمسة ملايين) جنيه مصرى.

(3) عدد الوثائق وطبيعتها

- يصدر الصندوق عند التأسيس عشرة ملايين وثيقة بقيمة اسمية 10 جنيه للوثيقة الواحدة يكتب البنك في خمسة آلاف وثيقة ويطرحباقي على الجمهور في اكتتاب عام وتقيد باسم حاملها في دفاتر وسجلات خاصة طرف البنك ويغير قيد اسم صاحب الوثيقة في الدفاتر والسجلات المشار إليها بمباشرة إصدار لها.

(4) القيمة الاسمية للوثيقة:

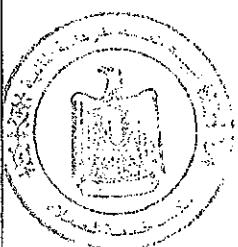
- القيمة الاسمية للوثيقة (10 جنيه) (نقط عشرة جنيهات مصرية).

(5) حقوق الوثائق:

- تمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافي أصول الصندوق تتساوى مع مثيلاتها من الوثائق الأخرى، وتغول الوثائق لحامليها حقوق متساوية تبل الصندوق، ويشارك حاملوها في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بحسب ما يملكونه من وثائق ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بتصانيف أصول الصندوق عند التصفية وتتعذر كل وثيقة غير قابلة للتجزئة ولا يجوز تداولها بالشراء والبيع بين أصحابها بينما يتم الشراء والاسترداد خلال عمر الصندوق من خلال بنك عوده

(6) الحد الأقصى للأموال المستمرة في الصندوق والرسولة الواجب الاحتفاظ بها:

- لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى للأموال المستمرة في الأموال المستمرة في الصندوق عن 50 (خمسين) مثل حجم الوثائق المكتوب فيها من قبل الجهة المؤسسة في الصندوق والذي يجب ألا يقل في أي وقت من الأوقات عن 5.000.000 (خمسة مليون) جنيه مصرى مدفوعة نقداً.
- يجب على الصندوق أن يحافظ على ممتلكاته من أمواله في صورة سائلة للحفاظ على درجة المخاطر المزبطة بمحفظته ولقابلة طلبات الاسترداد وتنبيه الصندوق النقدي فإنه يقوم باستثمار هذه الأموال في قنوات استثمارية متخصصة المخاطر وقابلة للتحويل إلى نقدية عند الطلب.



٤٦١٦
Fah

البند السادس - هدف الصندوق

يهدف صندوق بنك عزوه التقدي بالجنيه المصري إلى تقديم وعاء اخاري واستثماري يوفر السيولة النقدية اليومية عن طريق احتساب عائد يومي تراكمي على الأموال المستثمرة بتناسب ودرجة المخاطر المخففة المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها؛ وبناء على ما تقدم يسمح الصندوق بالاكتتاب والاسترداد اليومي في وثائق الاستثمار التي يصدرها.

البند السابع: السياسة الاستثمارية للصندوق

يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف تحقيق عائد على الأموال المستثمرة في معدل يتناسب وطبيعة الصندوق التقدي المخففة للمخاطر؛ كما يوفر الصندوق السيولة النقدية اليومية عن طريق الاكتتاب والاسترداد اليومي في وثائق الاستثمار التي يصدرها، وسوف يلتزم مدير الاستثمار بتوجيه أموال الصندوق نحو استثمارات يمكن تسليمها بسهولة مع مراعاة تخفيف المخاطر من خلال سياسة مقبولة لتوزيع الاستثمارات على قطاعات و مجالات الاستثمار المختلفة يكون استثمار أموال الصندوق وفقاً لضوابط التالية:

أولاً: ضوابط عامة:

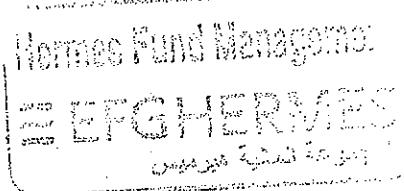
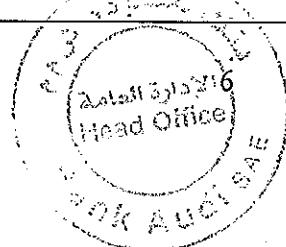
- أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في هذه النشرة.
- أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسبة للمحدود الاستثمارية القصوى والدنيى لنسب الاستثمار المسروق بما لا يتجاوز من الأصول المستثمر فيها والواردة في هذه النشرة.
- أن تأخذ قرارات الاستثمار في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التكرر .
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على (15%) من صافي أصول الصندوق وما لا يجاوز (20%) من الأوراق المالية للكتاب الشركة .
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق استثمار في صندوق آخر على ٢٠ % من صافي أصول الصندوق الذي قام بالاستثمار وما لا يجاوز ٥% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
- عدم جواز التعامل بظام التداول في ذات الجلسة بما يزيد على 15% من حجم التداول اليومي للصندوق أو تنفيذ عمليات انتراض أوراق مالية بفرض يها أو الشراء بالماش أو الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية.
- لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمر الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتيبة على (20%) من صافي أصول الصندوق.
- لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدى مباشر أو غير مباشر .
- لا يجوز استخدام أصول الصندوق في أي إجراء أو تصرف يؤدي إلى تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره .
- يجب على الصندوق المترنح الاحتياط بنسبة من صافي أصوله في صورة مبالغ لمواجهة طلبات الاسترداد ، ويجوز للصندوق استثمار هذه النسبة في مجالات استثمارية مخففة للمخاطر وقابلة للتحويل إلى تقديرية عند الطلب . وفي حالة تجاوز أي من حدود الاستثمار المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال يعن على مدير الاستثمار إخطار الهيئة بذلك فوراً واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الوضع خلال أسبوع على الأكثـر .
- ويجوز بعد أقصى ثلاثة أشهر من تاريخ بدء عمل الصندوق الاحتياط بآدوات تقديرية قصيرة الأجل تتجاوز النسب المنصوص عليها في المادة (174) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ..
- سوق يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط والشروط الاستثمارية التي وردت في القانون ولائحة التنفيذية و النسب الواردة في هذا البند من النشرة.

ثانياً: النسب الاستثمارية:

- قصر استثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط وعلى الاستثمارات المقومة بالجنيه المصري
- جواز الاحتياط بنسبة تصل حتى 100% من إجمالي استثمارات الصندوق في صورة مبالغ تقديرية سائلة في حسابات جارية وفي حسابات ودائع لدى البنك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري في حالة امكانية تحقيق أقصى عائد يمكن حوال زيادة أسعار العائد على الودائع عن باقي الأدوات المتاحة في السوق.



٦١٦٠
M/S



W.M.

Y.Y.

- جواز الاستثمار في شراء أدون الخزانة المصرية بنسبة تصل حتى 100% من إجمالي استثمارات الصندوق.
- جواز الاستثمار في شراء الصكوك والشهادات التي يصدرها البنك المركزي المصري بنسبة تصل حتى 100% من إجمالي استثمارات الصندوق.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الخزانة المصرية وسلنات الشركات وصكوك التمويل مجتمعين عن 64% من الأموال المستثمرة في الصندوق.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات أو/و صكوك التمويل المصدرة عن الشركات ذات الجدارة الائتمانية التي لا تقل عن الخ'd المقبول من قبل المفيدة -(BBB-) عن 20% من الأموال المستثمرة في الصندوق.
- ألا يزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في أي قطاع من القطاعات الخاصة بالاستثمار في أدوات الدين عن 25% من إجمالي حجم الصندوق الموجه لذلك الاستثمار أو وفقاً لأنضف الفرض الاستثنائية المتابعة.
- ألا يزيد نسبة ما يستثمر في اتفاقيات إعادة الشراء عن 40% من إجمالي الأموال المستثمرة في الصندوق.
- جواز الاستثمار في صناديق الاستثمار الثانوية بعد تأسيسي 30% من إجمالي استثمارات الصندوق.
- ألا يزيد إجمالي المستثمر طرف أي جهة واحدة بخلاف الجهات الحكومية والبنك المركزي عن نسبة 15% من إجمالي استثمارات الصندوق.
ثالثاً: ضوابط وفقاً لأحكام المادة (177) من اللائحة التنفيذية لقانون 95 لسنة 1992 وتعديلاته:
- ألا يزيد الحد الأقصى لمدّة أي استثمار من استثمارات الصندوق على 396 يوماً.
- أن يكون الحد الأقصى للمتوسط المرجح لهذه استحقاق عنفة استثمارات الصندوق مائه وخمسون يوماً.
- أن يتم توزيع استثمارات الصندوق بحيث لا تزيد الاستثمارات في أي إصدار على 10% من صاف قيمة أصول الصندوق وذلك باستثناء الأوراق المالية الحكومية.
- فيما عدا الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية يتعين أن لا يقل التصنيف الائتماني لأدوات الدين المستثمر فيها عن الحد الأدنى المحدد من مجلس إدارة الهيئة (وهو - BBB - حالياً)

اللقد المأمن: المخاطر

المخاطر وأنواعها:

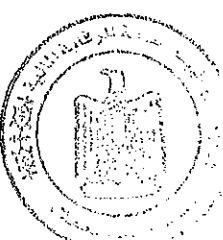
- المخاطر التي يتعرض لها الصناديق التقديمة تعد من أقل المخاطر نسبة إلى أنواع الصناديق الأخرى، لذلك على المستثمر أن يدرك العلاقة المباشرة بين العائد المحقق من الاستثمار ودرجة المخاطر التي يتعرض لها ، لذلك قد يقل العائد المتوقع من الاستثمار في الصناديق التقديمة عن المحقق من أنواع الصناديق الأخرى وسوف يقوم مدير الاستثمار بهامه وإدارته الرشيدة لمحفظة الصندوق.
 - إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن طبيعة الاستثمار في الحالات المشار إليها بهذه النشرة قد يعرض رأس المال المستثمر إلى بعض المخاطر الناتجة عن طبيعة التعامل فيها والتي من بينها احتمال تغير قيم الاستثمارات المالية من وقت لآخر تبعاً لเคลبات الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية؛ وهي عوامل خارج عن سيطرة إدارة الصندوق، ولذا يعتبر صندوق الاستثمار بذلك عونه للتدقيق بالجهة المصرية استثمار غير مضمون.
 - لا يوجد ضمان على نجاح السياسة الاستثمارية أو على تحقيق الصندوق لأهدافه الاستثمارية، ويتعين على المستثمرين الحصول على النظر بحرص إلى المخاطر المذكورة فيما بعد (دون تحديد) والمراجعة الفرعية لنسخة محدثة من هذه النشرة والشاور مع مستشاريهم المختصين وتحليل هيكل السيطرة على الصندوق ومقدار مخاطر السوق، ولا تعتبر العوائد على استثمارات سابقة ضمان لتحقيق عوائد على الاستثمارات المستقبلية.
- وفيما يلي عرض لأهم المخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار:

(1) المخاطر المنظمة / مخاطر السوق:

ويطلق عليها مخاطر السوق وسبب ذلك أن هذه المخاطر تصيب كافة الأوراق المالية في السوق، ويعتبر مصدر المخاطر المنظمة هو الظروف الاقتصادية العامة مثل الكساد أو الظروف السياسية. ويصعب على المستثمر التخلص منها أو التحكم فيها لكنه يستطيع أن يقلل من تأثيرها بسبب اختلاف تأثير الأدوات المستثمر فيها بذلك المخاطر على حسب نوعها وتحليل أثر المخاطر المنظمة يمكن لمدير الاستثمار توزيع الاستثمار بين الأدوات المختلفة.

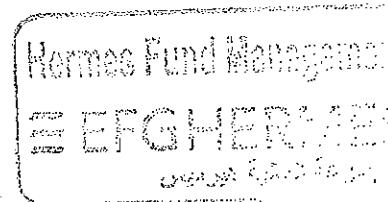
(2) مخاطر أسعار الفائدة:

المخاطر التي تتبع عن اختلاف القيمة السوقية لو العائد المحقق من الأدوات ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بالسوق بعد تاريخ الشراء مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض عائد الصندوق، ويمكن تقليل هذه المخاطرة عن طريق توزيع الاستثمار في الأدوات المالية ذات العائد الثابت والعائد المغير القصير والمتوسط الأجل بحيث يستفيد من أعلى عائد ممكن.



٤٦١٦

خالد



Mohamed

3

(3) مخاطر الائتمان:

يواجه الصندوق مخاطر الائتمان عن طريق استئماره في سندات الشركات غير الحكومية حيث توجد مخاطر عدم إمكانية الشركات المصدرة للسندات بدفع النادلة المطلوبة في الوقت المحدد وبذلك تكون الشركة مختلفت عن الدفع، وكما هو موضح في سياسة الاستثمار الخاصة بالصندوق في البند السابع فقد تم تحديد معايير محددة للاستئمار في سندات الشركات على أن تكون مقيدة ببورصة الأوراق المالية وأن لا يقل التصنيف الائتماني لتلك السندات عن الخد الأدنى المقبول والحدى من قبل الهيئة وهو حالياً (BBB) أو أي نسبة أخرى تفرضها الهيئة ، وأن لا يزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الشركات عن 30 % من إجمالي استثمارات الصندوق ، وأن لا يزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات شركة واحدة عن 15 % من إجمالي استثمارات الصندوق و بما لا يجاوز 20 % من الأوراق المالية لتلك الشركة ، وأن لا يزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الشركات الصادرة من مجموعة شركات مرتبطة عن 20 % من إجمالي استثمارات الصندوق .

(4) مخاطر التضخم:

وتعرف أيضاً بمخاطر قوة الشراء وهي ذلك أن التضخم يؤثر على العائد العام لأدوات الاستثمار فإذا كان عائد الاستثمار أقل من معدل التضخم يعني ذلك أن مال المستثمر سيفقد قيمة他的 الشريحة بمرور الوقت ولذلك لا بد من التأكد أن متوسط عائد الاستثمار يكون أعلى من معدل التضخم على الأقل ، وفي بعض الأحيان تكون معدلات العائد السائدة في السوق أقل من معدل التضخم ، وحيث أن مدير الاستثمار يمتلك بحيرة واسعة في إدارة الاستثمارات وتقدير أدوات الاستثمار فإنه أكثر قدرة على تقدير تلك الأدوات التي تدار على الصندوق أعلى عائد سائل يمكن .

(5) مخاطر السيولة:

وهي مخاطر عدم تمكن المستثمر من تسليم استئماره في الوقت الذي يحتاج فيه إلى النقد، وبطبيعة الصندوق التقديري فإن مدير الاستثمار سوف يستثمر أموال الصندوق في استثمارات عالية السيولة وقصيرة أو متعددة الأجل يمكن تحويلها إلى نقدية عند الطلب.

(6) مخاطر تقلبات أسعار العملة:

في حالة استئمار الصندوق في أدوات استئمارية مقيدة بالعملة الأجنبية فإن تقلبات أسعار العملة قد تؤثر على قيمة تلك الأدوات مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض قيمة استثمارات الصندوق و حيث أن السياسة الاستثمارية للصندوق تنص على عدم جواز الاستثمار في أي أدوات تصدر بعملات بخلاف عملة الصندوق ، فإن تلك المخاطر تكون متعددة.

(7) المخاطر غير المنتظمة:

وهي مخاطر الاستثمار في ورقة مالية معينة، فعلى سبيل المثال الاستثمار في سندات شركة ما فالمخاطر هنا أن يطرأ ضعف في الشركة وأرباحها مما قد يتبع عنه عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها ويمكن التخلص أو التقليل من هذه المخاطرة بتوزيع مكونات المحفظة المالية للصندوق بين الشركات والجهات والقطاعات المختلفة.

(8) مخاطر عدم التوزيع والتوزير:

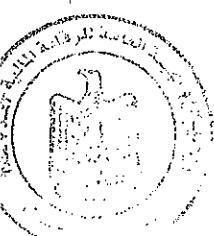
و هي المخاطر التي تتيح عن توزير الاستثمار في أدوات استئمارية مصدرة من جهة معينة او قطاع معين او جهات مرتبطة كل منها بالآخر يتأثر أدائها بنفس العامل . وتجدر الإشارة إلى أن الضوابط الاستثمارية الخاصة بـ لائحة القانون 1992/1995 وكذلك ضوابط مدير الاستثمار بـ لا يزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في أي قطاع من القطاعات عن 25 % من إجمالي حجم الصندوق تكفل توزيع استثمارات الصندوق

(9) مخاطر المعلومات:

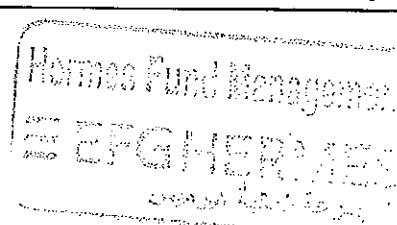
تشمل هذه المخاطر في عدم امتلاك المستثمر المعلومات الكاملة عن السوق المستثمر فيه بسبب عدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث تأثير سلبي لم تكن في الاعتبار مما يزيد من نسبة المخاطرة، وحيث أن الاستثمار يقتصر على السوق المصري فقط، مما يسهل على مدير الاستثمار امرين معاً أحواز السوق المستثمر ذلك بالإضافة إلى أن مدير الاستثمار يمتلك بحيرة واسعة و دراية عن السوق و أدوات الاستثمار المتاحة به إلى جانب أنه يقوم بالاطلاع على أحدث البحوث و المعلومات الحالة الاقتصادية ليتمكن من القيام بالتقدير والتحقق و العادل لشئون الاستثمار بشكل يساعد على تبادلي القرارات الحالية.

(10) مخاطر العمليات:

تنجم مخاطر العمليات عن مواجهة مشاكل في عمليات التسوية نتيجة عدم كفاءة شبكات الربط مما يتطلب عليه تأخير سداد التزامات الصندوق أو استلام مستحقاته لدى الغير و بذلك عند الاستثمار في أوراق مالية سوف يتعين الصندوق سياسة الدفع عند الاستلام بحيث يقوم أمن المحفظة بالدفع عند استلام أدوات الاستثمار المشترءة أما في حالة بيع أي أدوات استثمار يتعين الصندوق سياسة التسلم عند الحصول على المبلغ المستحق و بذلك يتفادى الصندوق مخاطر العمليات.



١٦



(11) مخاطر التغيرات السياسية:

تعكس الحالة السياسية للدولة على أداء أسواق الأوراق المالية وكذلك السياسة النقدية للمملكة بحيث قد تؤدي التغيرات السياسية وعدم الاستقرار في الحياة السياسية إلى تذبذبات في أداء أسواق الأوراق المالية مما يترتب عليه تأثير الأرباح والعوائد الاستثمارية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الصندوق أقل تأثيراً بالتأثيرات السياسية العامة المؤثرة على سوق الأوراق المالية ويكون أكثر تأثيراً بالتأثيرات في السياسة النقدية للمملكة للدولة. وبذلك يكون على مدير استشار الصندوق توقع تغيرات السياسة النقدية المستقبلية التي قد يكون لها تأثير على أدوات الاستثمار الموجودة بالصندوق وذلك عن طريق خبرته الواسعة في هذا المجال و من خلال اطلاعه على الأبحاث المحلية و العالمية.

(12) مخاطر السداد المبكر:

وهي المخاطر التي تخرج عن الاستثمار في السندات القابلة للاستدعاء حيث أن ذلك يزيد من احتمالية عدم حصول المستثمر على العائد المتظر نتيجة استدعاء الشركة أو الجهة المصدرة للسندات بما يؤثر على الأرباح الاستثمارية. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في السندات المصدر عن الشركات لا يعمد نسبة 30% من أموال الصندوق فضلاً عن أن ذلك النوع من المخاطر يكون معروفاً سلفاً ببشرة الافتتاح الخاصة بالسندات المستثمر فيها، وفي حالة استدعاء أحد السندات التي يستثمر فيها الصندوق يقوم مدير الاستثمار تلك الأموال في أدوات استثمارية أخرى تحقق له عائد مناسب.

(13) مخاطر تغير اللوائح والقوانين:

وهي المخاطر التي تخرج عن تغيير اللوائح والقوانين مما قد يؤدي إلى وجود عدم استقرار في الأرباح الاستثمارية المتوقعة، وسيتم تقليل آثار هذا النوع من المخاطر من خلال متابعة الأحداث السياسية والتشريعات المتضرر صدورها والتي تؤثر على أداء الصندوق والعمل على تحجيم آثارها السلبية والاستفادة من آثارها الإيجابية لصالح الأداء الاستثماري للصندوق.

(14) مخاطر التقييم:

حيث أن الاستثمارات تقيم على القيمة السوقية أو على آخر سعر تداول فإن ذلك قد يتسبب في بعض الخسائر للمستثمر بسبب التفاوت الذي قد يحدث بين القيمة السوقية للأداة الاستثمارية والقيمة العادلة لما يحصلها في حالة تقييم الأدوات الاستثمارية التي لا تتبع ببساطة مرتفعة و لذلك قد لا يعكس آخر سعر تداول القيمة العادلة للأداة الاستثمار. وحيث أن مدير الاستثمار سوف يستثمر في أدوات استثمارية مرتفعة السبولة مثل أذون الخزانة والسندات أو في شهادات الادخار والودائع والتي لا تسرى عليها مخاطر التقييم حيث أن سعر السوق يكون هو سعر الشراء فإنه بذلك يختفي درجة مخاطر التقييم قدر المستطاع.

(15) مخاطر ظروف قاهرة عامة:

و هي تمثل في حدوث اضطرابات سياسية أو غيرها بالبلاد و بدرجة قد تؤدي إلى إيقاف التداول في سوق الأوراق المالية وكذلك بالقطاع المصري المستثمر فيه، ذلك قد يؤدي إلى الرفق المؤقت لعمليات الاسترداد أو الاسترداد الجزئي طبقاً لأحكام المادة (159) من لائحة القانون 95/1992 وهو نوع من المخاطر التي لا تزول إلا بعد زوال أسبابها.

السيد باسم: الإفصاح الدوري عن المعلومات

طبقاً لأحكام المادة (170) من اللائحة التنفيذية، تلزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالإفصاح الفورى عن كافة الأمور المتعلقة بالصندوق واستثماراته وغيرها من الموضوعات التي تم حملة الوثائق طبقاً لضوابط ووسائل النشر المعتمدة من الهيئة كل فيما يخصه، وعلى الأخصر ما يلي:

أولاً: يتلزم شركات خدمات الإدارة بأن تعد وترسل سلمة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريراً يتضمن البيانات الآتية

1. صافي قيمة أصول شركة الصندوق.

2. عدد الوثائق وصافي قيمتها والقيمة السوقية الإسترشادية (إن وجدت).

3. بيان بأي توزيعات أرباح تمت في تاريخ لاحق على التقرير السابق تقديم حملة الوثائق.

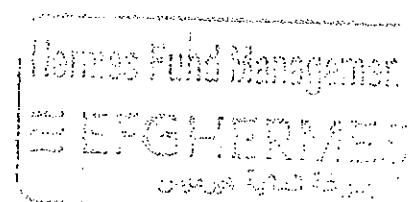
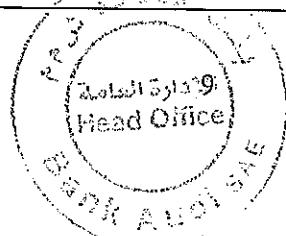
ثانياً: يتلزم مدير الاستثمار بالاقتراحات التالية:

- الإفصاح الفورى عن ملخص الأحداث الجوية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه والتي من شأنها التأثير على النشاط أو على المكر المالي الخاص بالصندوق لكل من الهيئة وحملة الوثائق في إحدى الصحف المصرية اليومية وأيضاً الإنتشار الصادرة باللغة العربية، كما يتلزم بان يبيح مذكره



٤٦٦٠

٩٨



Yahya

٣

الرئيسي وترعه وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق كافة المعلومات عن هذه الأحداث لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها إلاصح بالإضافات المتممة لقواعد الملكية الريع سنوية عن:

- استثمارات الصندوق في الصناديق النقدية المدارة بمعرفة مدير الاستثمار وعن الاستثمار في أي أوراق مالية أخرى مصدرة عن مجموعة مرتبطة ب مدير الاستثمار.
 - حجم استثمارات الصندوق الموجه نحو الأوعية الادخارية المصرفية بالبنك المؤسس أو أي من البنوك الأخرى ذي العلاقة، كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة
 - الأتعاب التي يتم سدادها لأي من الأطراف المرتبطة.
 - الأنصاص بشكل سنوي لجامعة حالة الوثائق عن أي تغير في التقييم الائتماني للسندات وصكوك التمويل المستمر فيها وتقدير قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 35 لسنة 2014.

ثالثاً: يجب على مجلس الإشراف أن تقدم إلى الهيئة ما يلي:

- تغافل ربع سنوية عن أدائه ونتائج أعماله على أن تضمن هذه التقارير البيانات التي توضح عن المكمل المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة بناءً على القوائم المالية التي يدها مدير الاستثمار، وإلتصاص عن الإجراءات التي يتخذها مدير الاستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق.

النقطة الثانية (التي أحدهما مدير الاستثمار) مرتبطة بما تغير لجنة الإشراف على الصندوق ومرتبها حساباته قبل شهر من التاريخ المحدد للعرض على مجلس إدارة الهيئة المنشأة للصندوق ، وللهيئة فحص الوثائق والتقارير المشار إليها ، وتبلغ الهيئة لجنة الإشراف على الصندوق باللاحظات لإعادة النظر فيها بما يتفق ونتائج الفحص، على أن تعرض القوائم المالية السنوية على السلطة المختصة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوم من نهاية السنة المالية وببيان القوائم المالية ربع السنوية لتلزم الشركة بمدفوعة المليمة بتحقيق الشخص المخول لمراقب الحسابات والقواعد المالية ربع السنوية خلال 45 يوم على الأكثر من نهاية الفترة.

رابعاً: الإفصاح عن أسعار الوثائق:

- الإعلان يومياً داخل الجهات متقدمة طلبات الشراء والاسترداد على أساس إقبال آخر يوم تقديم، بالإضافة إلى إمكانية الاستعلام (المخط
الساخن 16555 - أو الموقع الإلكتروني www.bankaudi.com) بهذه الجهات أو للجهة الموسنة
النشر في أول يوم عمل بأحد الصحف اليومية ويتحمل الصندوق مصاريف النشر

خامساً: نشر القوائم المالية السنوية والدورية:

- يلتزم البنك بنشر كامل القوائم المالية السنوية والدورية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها على الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق حتى نشر القوائم المالية السنوية
 - يلتزم البنك بنشر ملخص للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها بأحد الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية

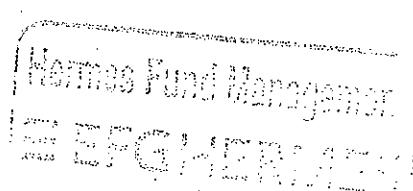
٦

3

الحادي عشر من الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 1992/1995 وعلى الأخص ما ورد بنص المادة 183 مكرر²⁴

- 2- اقرار بحدى المدير الاستثمار بالسياسة الاستثمارية لكل صندوق ينول ادارته، مع بيان مخالفة القيد الاستثمارية لأي من تلك الصناديق اذا لم يتم مدیر الاستثمار بإزالة اسباب المخالفة خلال اسبوع من تاريخ حدوثها.

-3- مدى وجود أي شكاوى متعلقة لم يتم حلها خلال اسبوع من تاريخ تقديمها للشركة، وفي حالة وجودها يتم بيانها والاجراءات المتتخذ بشأنها.



النداء العاشر: لوعبة المستثمر المخاطب بالنشرة

المستثمرون المستهدون لصاديق النقد هم الذين توفر لديهم السيولة النقدية والدرارية أو ليس لديهم الوقت الكافي لتشغيل تلك السيولة على المدى القصير في أدوات استثمار تجدهم عائداً جيداً ولا يرغبون في تحمل قدر عالٍ من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الأسهم. وبناء على ذلك تكون فكرة صناديق النقد في جمع مدخلات صغار المستثمرين لكي تستثمر في أدوات أسواق النقد بواسطة مؤسسات متخصصة بفرض تحقيق مراكزاً لا يمكن لهم تحقيقها منفردين، فخبرة مدير الاستثمار ومتاعبهم للتطورات التي تأثر بما في أسواق النقد تساعده على تحقيق عوائد أعلى مما لو قام المستثمر غير المترغب وغير المتخصص باستثمار أمواله بنفسه.

وعلى المستثمر المستهدف بالصدق أن يضع في اعتباره للمخاطر الواردة بالنداء الثامن من هذه الشرة (المخاطر)، ويعين على المستثمر المستهدف أن يفهم العلاقة المباشرة بين العائد ومعدل المخاطر، فإذا رغب المستثمر في تحقيق عائد أعلى فيجب في هذه الحالة أن يتحمل معدل مخاطرة أعلى وبناء عليه فال علاقة بين العائد والمخاطرة مثل أساس القرار الاستثماري.

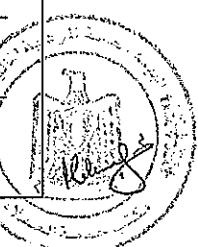
النداء الحادي عشر: أصول الصندوق وامتيازاته

الفصل بين الصندوق والجنة المؤسسة:

- طبقاً لل المادة 176 من اللائحة التنفيذية تكون أموال الصندوق واستثماراته و انشطته مستقلة و مقررة عن اموال الجنة المؤسسة، وتقدر لها حسابات ودفاتر وسجلات مستقلة.
- أصول الصندوق: لا يوجد أي أصول استثمارية لدى الصندوق قبل البدء الفعلي في النشاط ما عدا المبلغ الجنيب وهو القدر المكتوب فيه من قبل الجنة المؤسسة في الصندوق.
- لا يجوز الرجوع للروابط بالالتزامات الصناديق إلى أصول صناديق استثمارية أخرى تابعة للجنة المؤسسة أو البنك أو يديرها مدير الاستثمار.
- حقوق صاحب الرشقة وورثته وداته على أصول الصندوق: لا يجوز حللة الوثائق أو ورثتهم أو داته طلب تخصيص أو تجزيء أو فرز أو السيطرة على أي من أصول الصندوق بأي صورة، أو الحصول على حق انتصارات عليها.

امساك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله:

- يتولى مناقلي الكتاب و الذي يتوى عمليات الشراء والاسترداد، إمساك سجلات الكترونية بيت فيها ملكية وثائق الصناديق ويلتم مناقلي الكتاب والذي يتوى عمليات الشراء والاسترداد بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من سجلات الملكية وفقاً لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الإلكترونية التي تعتمدها المبنية.
- ويقوم مناقلي الكتاب بمراقبة شركة خدمات الإدارية في نهاية كل يوم عمل من خلال الربط الآلي (البريد الإلكتروني) بالبيانات الخاصة بالمستعينين والمشترين و مستعدية وثائق الصناديق المفتوحة للتصوص عليها بالمادة (156) من اللائحة التنفيذية.
- ويقوم مناقلي الكتاب بمراقبة مدير الاستثمار في نهاية كل يوم عمل بمجموع طلبات الشراء والاسترداد.
- وتنضم شركة خدمات الإدارية بإعداد وحفظ سجل آلي بحامي الوثائق، وبعد سجل حللة الوثائق قريبة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه وللبيئة الافتراضية وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بالنشاط والتحقق من ممارسة طبقاً لأحكام القانون واللائحة والقرارات الصادرة تضمنها.
- تقتضي مدير الاستثمار بالدفاتر المحاسبية المتعلقة بنشاط الصندوق والتي تخضع جميعها إلى الفحص من قبل مراقب حسابات الصندوق في نهاية كل فترة مالية بربع سنوية.



Yay

٦١٦

السيد الثاني عشر: الجهة المؤسسة للصندوق والاشراف على الصندوق

بنك عوده ش.م.م

بنك عوده ش.م.م. - شركة مساهمة مصرية. المتقد بسجل محارى الاستثمار رقم 39804 ويلج رأس المال المصدر حالياً 347 مليون دولار أمريكي. وقد بلغ عدد فروع بنك عوده (ش.م.م.) في مصر في تاريخه 53 فرعاً.

و فيما يلي هيكل مساهمي البنك:

نسبة المساهمة	عدد الأسهم	الجنسيّة	المساهم
%99.999994	34,699,998	لبناني	بنك عوده ش.م.م.
%0.000003	1	لبناني	بنك عوده للخدمات الخاصة ش.م.م.
%0.000003	1	لبناني	بنك عوده للأعمال ش.م.م.

أسماء أعضاء مجلس إدارة بنك عوده ش.م.م مؤسس الصندوق

يتكون مجلس الإدارة الحالي من 6 أعضاء:

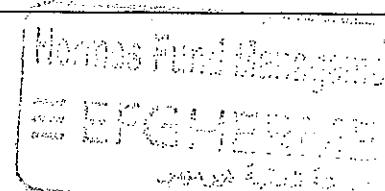
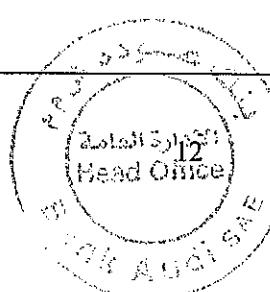
الجهة المسئولة	النوع	الجنسية	الاسم	الرتبة
بنك عوده - لبنان	رئيس مجلس الإدارة - غير تنفيذي	مصري	أ/ حاتم صادق على صادق	1
بنك عوده - لبنان	رئيس التنفيذي والعضو المنتدب	مصري	أ/ محمد محمود بدراير	2
بنك عوده - لبنان	عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي	لبناني	د/ عماد إبراهيم عيتان	3
بنك عوده - لبنان	عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي	لبناني	أ/ خليل إبراهيم الدبس	4
بنك عوده - لبنان	عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي	لبناني	أ/ تامر محمد غزالة	5
مستقل	عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي	مصري	أ/ مدیر فخری عبد النور	6

التعريف بالجهة المؤسسة للصندوق:

بنك عوده ش.م.م و مقره الرئيسي مرتفعات الأهرام التججمع الإداري كم 22 طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي مبنى C5 سجل لدى البنك المركزي المصري و مسجل بالسجل التجاري رقم 39804، يصنفه مؤسس لصندوق الاستثمار طبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحة التنفيذية.



٢٠١٦/٦/٣



Mabrouk

Zay

ويلتزم البنك عودة ش.م.م بالآتي:

- يلتزم البنك بأن يحتفظ طرقه بحسابات مستقلة للصندوق وأن يمسك الدفاتر والسجلات الازمة لحسن ممارسة نشاط الصندوق.
- يلتزم البنك بتسويق وثائق الصندوق لعملائه من المؤسسات والشركات والإفراد.
- يلتزم البنك ب توفير خدمات إضافية لعملاء الصندوق الراغبين في ذلك وفق الضوابط التي يضعها البنك.
- يلتزم البنك بإمساك سجل حلة الوثائق.
- يلتزم البنك بالإعلان عن سعر وثائق الصندوق في مكان ظاهر في كل فروعه داخل جمهورية مصر العربية.
- يلتزم البنك بأن يعامل الصندوق معاملة العميل الأول بالرعاية عند إقراضه الأموال التي يحتاج إليها في ضوء المسموح به قانونا، وفي حالة عدم قدرة البنك على توفير أقل سعر اقراض في السوق يلتزم بعدم الاعتراف على اقتراض الصندوق من أحد البنوك الأخرى وعلى مدير الاستثمار العمل على توفير أقل سعر اقتراض في السوق للصندوق.
- يلتزم البنك بإخطار مدير الاستثمار وشركة خدمات الادارة بعدد الوثائق في نهاية كل يوم عمل مصري.
- الصندوق على موافقة جماعة حلة الوثائق على تصفية أو مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدة

الإشراف على الصندوق:

طبقاً لأحكام المادة (176) من اللائحة التنفيذية، قامت الجهة المسئولة بتعيين لجنة إشراف على الصندوق تتوافق في أعضائها الشروط القانونية الازمة طبقاً للنحو التالي:

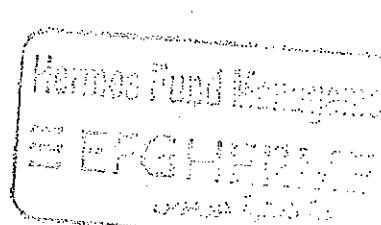
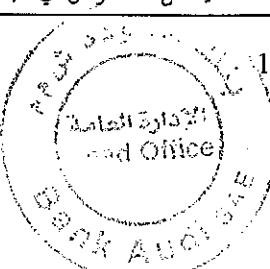
- الاستاذ/ محمد رائق لطيف محمد لطيف متلا عن البنك رئيس قطاع المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية والتسيويت ورئيس لجنة الإشراف
- الاستاذ/ خالد ابو العلا عضو مستقل - خبرة في مجال الاستثمار واسواق رأس المال - ويقوم بالإشراف على صندوق استثمار بنك عوده المتوازن (ازدهار) ذو العائد التراكمي والعائد المتغير بالجيبيه
- الاستاذ/ عمرو مصطفى كمال محمد سليم عضو مستقل - خبرة في مجال الادارة المالية - ويقوم بالإشراف على صندوق استثمار بنك عوده المتوازن (ازدهار) ذو العائد التراكمي والعائد المتغير بالجيبيه المصري

وتقوم تلك اللجنة بالمهام التالية:

- تعيين مدير الاستثمار والتأكد من تنفيذه للالتزاماته ومسئولياته وعزله على ان يتم الصندوق على القرار من جماعة حلة الوثائق بما يحقق مصلحة حلة الوثائق وفقاً لهذه النشرة وأحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال .
- تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لالتزاماتها ومسئولياتها.
- تعيين أمين الحفظ.
- الموافقة على نشرة الاكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة.
- الموافقة على عقد ترويج الاكتتاب في وثائق الصندوق.
- التتحقق من تطبيق السياسات التي تكفل بتجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوي العلاقة والصندوق.
- تعيين مراقب حسابات الصندوق من بين المقيدين بالسجل المعهد لهذا الغرض بالجيبيه.
- متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الاستثمار والاجتماع به أربع مرات على الأقل سنويا للتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولاتخذه التتنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.
- الالتزام بقواعد الإنصاف الواردة بملادة (١) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه المقصوص تلك المتعلقة باستثمارات الصندوق وعوالدها وما تم توزيعه من أرباح على حلة الوثائق.
- التتأكد من التزام مدير الاستثمار بالإنصاف عن المعلومات الجبوريه الخاصة بالصندوق حلة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.
- الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدتها مدير الاستثمار مرتفعاً بما تقرير مراقب الحسابات لعرضها على مجلس ادارة الجهة المسئولة.
- اتخاذ قرارات الاقتراض وتقدم طلبات ايقاف الاسترداد وقتاً للمادة (159) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال...
- وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إئماء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات الازمة لمارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.
- يجب على لجنة الإشراف عند متابعة أعمال مدير الاستثمار مراعاة لا يحصل حلة الوثائق أي أعباء مالية نتيجة تخاذلات متعمدة من



Al-Sheraf



مدير الاستثمار ويتبع الإفصاح عن ذلك ضمن تقارير مجلس الإدارة المعدة عن نشاط الصندوق على أن يتضمن الإفصاح المعالجة المحاسبية التي تم إتباعها لهذه التسوية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، على أن يتضمن تقرير مراقب حسابات الصندوق الإشارة إلى أية تحفظات تخص المعالجة المحاسبية المتبعه لهذه التسوية - إذا لزم الأمر -

- وفي جميع الأحوال يكون علىلجنة الإشراف بدل عنابة الرجل المخفي في القيام بكل ما من شأنه تحقيق مصلحة الصندوق و حلقة الوثائق.

السيد الثالث عشر: الهيئة المسئولة عن تلقي طلبات الاكتتاب والشراء والاسترداد

يلتزم بذلك عوده "ش.م.م" بصفته الجهة المسئولة عن تلقي الاكتتاب:

- أ- تلقي طلبات الشراء والاسترداد يومياً من بداية العمل بالبنك حتى الساعة الثانية عشر ظهراً أو أي ميعاد آخر وتفا لساعات العمل الرسمية بالبنك على أن يتم تنفيذ تلك الطلبات في يوم العمل التالي على أساس سعر الوثيقة في انتقال يوم تلقي الطلب.
- ب- موافقة شركة خدمات الإدارة بيان يومي لكافة طلبات الشراء والاسترداد في نهاية كل يوم عمل مصرى. (اسم العميل - عدد الوثائق - المبلغ - نوع العملية).
- ت- الإعلان عن صافي قيمة الوثيقة يومياً يكانه الفروع على أساس انتقال اليوم السابق.
- ث- توفير الرابط الآلي بالبريد الإلكتروني بينه وبين مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة
- ج- موافقة الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة في نهاية كل يوم عمل بمجموع طلبات الشراء والاسترداد.
- ح- إمساك سجلات الكترونية لإثبات ملكية وثائق الصندوق والاحتفاظ بنسخ احتياطية من سجلات الملكية وفقاً لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الإلكترونية التي تعتمدتها الجهة.

السيد الرابع عشر: مراقب حسابات الصندوق

طبقاً لأحكام المادة (168) من اللائحة التنفيذية ، وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 172 لسنة 2020 بولي مراجعة الصندوق مراقب حسابات أو أكثر من بين المقيدين بالسجل للمعد لهذا الغرض. ويجب أن يكون مراقب الحسابات مستقلاً عن كل من مدير الاستثمار والأطراف ذوي العلاقة بالصندوق، كما يجب أن يكون مراقب الحسابات مستقلاً عن بعضهم في حال مراجعة الصندوق من أكثر من مراقب واحد ، ويفتر مراقب الحسابات وكذا لجنة الإشراف على الصندوق باستيفائه لكافة الشروط ومعايير الاستقلالية المشار إليها بالمادة 168 من اللائحة وبناءً عليه فقد تم تعيين:

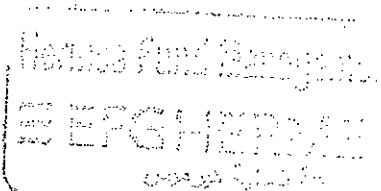
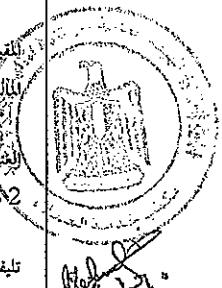
مراقب الحسابات:-

السيد / نصر أبو العباس أحد

القيد بسجل المحسنين والمراجعين بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (106)

البيان : نصر أبو العباس وشركاه
2 ميدان الاعمالية - مصر الجديدة

تليفون : 22915899-24192026



الترزامات مراقب الصندوق:

- يلتزم مراقب حسابات الصندوق بمراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم اصدارها خلال الرابع الاول من السنة المالية التالية مرتفعاً بما تقريراً عن نتيجة مراجعتها ويلتزم مراقب الحسابات بأن يعد تقريراً سنوياً للجنة الإشراف على الصندوق يتضمن النتائج واللاحظات التي اتباه إليها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية.

بـ- يلتزم مراقب حسابات الصندوق بإجراء فحص دوري محدود كل ثلاثة أشهر للقوائم المالية للصندوق و التقارير ربع السنوية عن نشاط الصندوق ونتائج اعماله عن هذه الفترة ويعين أن يتضمن التقرير بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات هامة أو مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغي إجراؤها، وكذلك بيان مدى اتفاق أسس تقدير أصول والتزامات الصندوق وتحديد قيمة ونطاق الاستثمار خلال الفترة موضوع الفحص تماشياً مع الارشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الصدد.

تـ- يلتزم مراقب الحسابات بإجراء فحص شامل على القوائم المالية السنوية ونصف السنوية واعداد تقرير بنتيجة المراجعة مبيناً عما اذا كان المذكر المالي للصندوق يعبر في كل جوانبه عن المذكر المالي الصحيح للصندوق وعن نتيجة نشاطه في نهاية الفترة المعد عنها التقرير

ثـ- يكون مراقب الحسابات الحق في الاطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والايضاحات وتحقيق الموجودات ويلتزم مراقب الحسابات بمعايير المراجعة المصرية و باعداد تقرير ينطوي المراجعة.

العدد الخامسة عشر: مدير الاستثمار

في ضوء ما نص عليه القانون من وجوب ان يعهد الصناديق بادارة نشاطه الى جهة ذات خبرة في ادارة صناديق الاستثمار فقد عهدت الجهة المؤسسة بادارة الصناديق الى الشركة الثالثة:

الاسم: شركة هيرمس، إدارة صناديق الاستثمار. (ش.م.م)

مقر الشركة: مصر، رقم ب 129، المجلة الثالثة القرية الذكية - الكيلو 28 طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوي

تأريخ التأسيس والسجل التجاري: 12947 تاريخ النشر بالسجل التجاري رقم 1995/6/22 بموجب التأشير

الشكا. القالو3؛ شبكة مساعدة مصممة منشأة وفقاً لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992، لاحته التنفيذية وبنصوص من الهيئة لمواصلة النشاط رقم (71)

تاریخ 22 یونیو 1995

الصناديق الأخرى التي تغولت إدارتها

تميل الشركة إدارة تسعه عشر صندوق استثمار مخلي آخر وهم صندوق استثمار بنك كريدي أجريكول مصر الثاني، وصندوق الاستثمار الأول للبنك الرئيسي للتنمية والابتناء الزراعي (الماسى)، وصندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدورى والنحو الرأسمالى، وصندوق استثمار بنك القاهرة الأول، وصندوق استثمار البنك المصرى المليجي ذو العائد التراكمي والتوزيع الدورى، وصندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصرى ذو العائد الدورى، وصندوق استثمار بنك البركة مصر ذو العائد الدورى، وصندوق استثمار بنك قطر الوطني الاهلى الاول ذو العائد اليومي التراكمي (ثمار)، وصندوق استثمار بنك كريدي أجريكول التقدى، وصندوق استثمار بنك الاستثمار العربي التقدى، وصندوق استثمار بنك الإسكندرية للاستثمار في أدوات الدخل الثابت ذو العائد رباع السنوى، وصندوق استثمار بنك الإسكندرية التقدى ذو العائد اليومي التراكمي، وصندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الثالث ذو العائد الدورى، وصندوق إتش اس بي سي مصر التقدى و صندوق إتش اس بي سي مصر التقدى و صندوق استثمار بنك الأهلي المتحد (القنا) و صندوق استثمار بنك الأهلي المتحد (ثروة) و صندوق بنك الامارات دبي الوطني لأسوق النقد (مزيد) و صندوق البركة مصر لأسوق النقد ذو العائد الدورى التراكمي، البركات،



Mark

77

بيان بأسماء مساهمي الشركة و النسبة التي يمتلكها كل منهم:

الجمعية المالية هي مجلس القابضة - مصر

۹۰.۰۹٪ ای.اف.جی. هر میس اندیزوری - بریتانیا

ای.اف. جی. ہیرمیس فائناشال مانجمنٹ ایجیسٹ - بریطانیا %0.96

بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة:

السيد / أحمد محمد أحد الخمس - رئيس مجلس إدارة غير تنفيذى

السيد / يحيى عبد اللطيف - عضو مجلس الادارة المنتدب

السيسي / أحمد حسن ثابت - عضو مجلس الإدارة

السيدة / مها نبيل، ماهر أحمد عيد - عضو مجلس، إدارة غير تنفيذي

السيد / حسام يوسف محمود جبريل - عضو هيئة تدريس ، الادارة المستقلة

السيد/ عبد العزود حنفي، شمود - عضو مجلس الإدارة مستقل

الملاقوس الداخلي، مدير الاستثمار، ومهامه:

السيدة / ماريان ميلاد.

35356520 تلفن:

²⁴⁾ طبقاً للمادة (183/24) من الباب الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر برقم 95/1992، يلتزم المراقب الداخلي بما يلي:

الاحتفاظ بملف جمجمة شكاوى العمال المتعلقة بأعمال الصندوق ونها تم اتخاذه من إجراءات لمواجهة هذه الشكاوى مع إخطار المفيدة بالشكواري التي لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها

- إخطار الهيئة بكل مخالفة للقانون وللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تغفيلاً لها، أو مخالفة نظم الرقابة بالصندوق، وعلى وجه الخصوص مخالفة القيد المتعلق بالسياسة الاستثمارية للصندوق وذلك إذا لم يتم مدیر الاستئثار بإزالة أسباب المخالفة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.

مديرو المحفوظة:

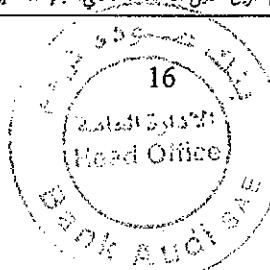
تم تعيين الاستاذ/ يحيى عبد اللطيف كمدير لحفظة الصندوق، انضم السيد يحيى عبد اللطيف للشركة في عام 2006 حيث يقوم بادارة و هيكلة مخازن وصناديق استثمار السولية التقديمة التي تولى الشركة إدارتها. يعمل السيد يحيى عبد اللطيف على التحليل اليومي للمؤشرات الاقتصادية المختلفة ومتغيرات السوق بالإضافة إلى أسواق النقد بالسوق المصري. حاصل على درجة بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة Middlesex البريطانية في عام 2006 وحاصل

الذى ينصح به الاستفادة من الصندوق والاطراف ذات العلاقة:

الآن، ينفي مدير الاستثمار بأية استثمارات في الصندوق كما أنه ليس مساهماً بأي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق وليس عضواً بمجلس إدارة أي

آليات اتخاذ قرار الاستثمار:

يعد مدير الاستثمار في اختياره الاستثمارية على التحليل الأساسي للقطاعات والاقتصاد، مع التركيز على تحديد المخاطر عن طريق التحليل النشط للأدوات الاستثمارية، وذلك من خلال اجتماعات دورية مع إدارات الشركات والجهات الحكومية وتحليل القطاعات والاقتصاد بشكل عام وعقد جلسات استثمار دورية لتخاذل قرارات الاستثمار. ويستكمل النطاق عن طريق تحليل الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى تحليل ظروف ومعطيات السوق.



الشروط الواجب توافرها في مدير الاستثمار:

- ان يكون شركة مساهمة مصرية لا يقل المدفوع نقداً من رأس المال عن 5 مليون جنية مصرى أو جهة أجنبية ذات خبرة في إدارة الاستثمار ترخص لها الهيئة بذلك وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن
- ان توافر في القائمين على مباشرة النشاط والمسؤولين عن إدارة محفظة الصندوق وبصفة خاصة المراقب الداخلي و مسؤول مكافحة غسل الأموال ومدير المحفظة و مسؤول البحوث المعملات و المخزنة اللازمة وفقاً للقواعد و الشرط الذي يضعها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن
- الا يكون قد سبق لأعضاء مجلس إدارة الشركة مدير الاستثمار و مدربوها و العاملين لديها فصلهم تأديباً من الخدمة أو منتهم تأديباً من مزاولة مهنة المسئولة أو أية مهنة حرة أو حكم عليهم بعقوبة جنائية أو جنحة في جريمة ماسة بالشرف أو الامانة أو عقوبة مقيدة للحرمة في احدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين الشركات او التجارة او سوق رأس المال او حكم بإشهار افلسه ما لم يتم رد اعتباره
- اداء تأمين يحدد قيمته وقواعد و الاجراءات المنظمة للشخص منه و استكماله و ادارة حساباته وكيفية رده قرار من مجلس إدارة الهيئة

الالتزامات مدير الاستثمار:

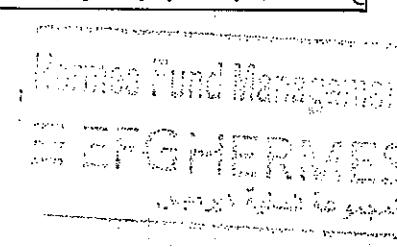
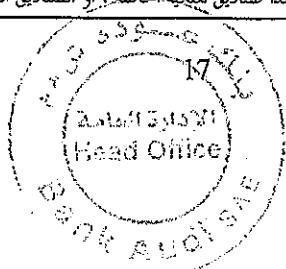
- على مدير الاستثمار الالتزام بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لمهامه وعلى الأخص ما يلي:
- التحري عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
- مراعاة الالتزام بضوابط الانصاف عن أية أحداث جوهرية بشأن الأوراق المالية وغيرها من أوجه الاستثمار التي يستثمر فيها الصندوق جزءاً من أمواله .
- الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يولى إدارة استشاراته.
- امساك الدفاتر والسجلات اللازمة ل مباشرة نشاطه.
- اعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير الحاسبة المصرية، وتقديمها للجنة الإشراف على الصندوق على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات الصندوق المقيدين بالسجل المعهد لذلك بال الهيئة.
- اخطار كل من الهيئة ولجنة الإشراف على الصندوق بأى تجاوز خطأه او ضوابط السياسة الاستثمارية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ثور حدوثها وازلها اسباباً خلال مدة لا تتجاوز أسبوع من تاريخ حدوثها ويجوز لمدير الاستثمار ان يطلب من الهيئة مد هذه المهلة في حالة وجود مبرر تقبله الهيئة.
- مرافقة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج أعماله ومركزه المالي.
- وفي جميع الأحوال يتلزم مدير الاستثمار ببذل عنابة الرجل الحريص في إدارة لاستثمارات الصندوق وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق وحملة الوثائق في كل تصرف أو إجراء .

كما يحظر على مدير الاستثمار على الأخص القيام بأى مما يلى :

- انتظار على مدير الاستثمار اتخاذ أي إجراء أو إبرام أي تصرف ينطوي على تعارض مصلحة الصندوق ومصلحة أو مصلحة أي صندوق آخر يديره أو مصلحة لمساهمين في الصندوق أو المساهمين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حلة الوثائق المسبيقة وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية.
- البدء في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في وثائقه ، ويكون له إيداع أموال الاكتتاب في أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وتحصيل عوائدها .
- شراء أوراق مالية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر أو في الخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية مالطة للهيئة وذلك إلا الحالات والحدود التي تتضمنها الهيئة .
- استثمار أموال الصندوق في شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو حكم بشهر إفلاسها .
- استثمار أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة فيما عدا صناديق للكتابة الخاصة ، أو الصناديق العقارية أو صناديق رأس المال المخاطر .



٤٦٦٠



ح- استثمار أموال الصندوق في شراء وثائق استثمار لصندوق آخر يديره ، إلا في حالة الصناديق القابضة أو صناديق أسواق النقد .

- خ- تنفيذ العمليات من خلال أشخاص مرتبطة دون إصلاح سبق للجنة الإشراف ، وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك .
- د- التعامل على وثائق استثمار الصندوق الذي يديره إلا في الحدود ووفقاً للضوابط التي حددها الهيئة القيام بأية أعمال أو تصرفات لا تهدف إلا إلى زيادة العمولات أو المصاريف أو الأتعاب أو إلى تحقيق كسب أو ميزة له أو لمديرية أو العاملين به .
- ذ- طلب الاقتراض في غير الأغراض المنصوص عليها في نشرة الاكتتاب .
- ر- نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مدققة أو حجب معلومات أو بيانات جوهرية .
- ز- وفي جميع الأحوال يحظر على مدير الاستثمار القيام بأي من الأعمال أو الأنشطة التي يحظر على الصندوق الذي يديره القيام بها أو التي يترتب عليها الإخلال باستقرار السوق أو الإضرار بحقوق حملة الوثائق .
- س- على مدير الاستثمار الاحتفاظ بالملاء المالية اللازمة لزيارة النشاط وما يتحقق الوفاء بالتزاماته ، وذلك مع مراعاة ما تضعه الهيئة من ضوابط في هذا الشأن .

كما يلتزم مدير الاستثمار بوضع النظم والقواعد والإجراءات التي تكفل :

- أ- توافر الخبرات اللازمة لإدارة محفظة صندوق الاستثمار.
- ب- توافر نظم التشغيل الفنية والتكنولوجية لتنفيذ عمليات شركة مدير الاستثمار.
- ت- توافر الربط الآلي مع شركة خدمات الإدارة وشركات المسيرة.

كما يلتزم مدير الاستثمار بوضع لائحة داخلية تتضمن البيانات التالية على الأقل مع إخطار الهيئة بصورة منها:

- أ- الدورة المستندية الواجب إتباعها .
- ب- الميكل التنظيمي لإدارة الشركة.
- ت- نظام تسجيل المراسلات.
- ث- نظام سك السجلات الداخلية للشركة.
- ج- نظام قيد شكاوى العملاء.
- ح- نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الدورية بالشركة.

الالتزامات مدير الاستثمار وفقاً لعقد الادارة:

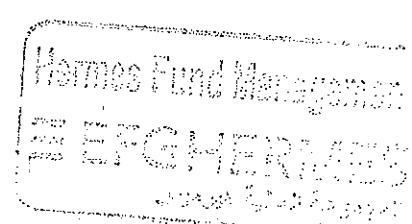
- أ- يلتزم مدير الاستثمار ببذل عناية الرجل الحريص في توزيع الصنقات التي تم من خلال السوق على الصناديق التي يولى إدارتها بطريقة عادلة.
- ب- يلتزم مدير الاستثمار بسكنى مراقب حسابات الصندوق من الاطلاع على الدفاتر والمستندات الخاصة بأموال الصندوق المستمرة، كما يلتزم بموافاتهم بالبيانات والإيضاحات التي يطلوبها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ طلبهم لها.
- ت- يلتزم مدير الاستثمار بتوزيع وتوزيع الاستثمارات داخل الصندوق و ذلك لتوزيع المخاطر و بما يكفل تحقيق الجدوى أو الأهداف الاستثمارية لأموال الصندوق.

- ث- يلتزم مدير الاستثمار بعدم مزاولة أي أعمال مصرفة باسم الصندوق، وبصفة خاصة لا يجوز له إفراض التبر أو كفالات في الوفاء بديونه.
- ج- يلتزم مدير الاستثمار بمراعاة مبادئ الأمانة وحسن النية و الشفافية في تعاملاته باسم الصندوق و لحسابه.
- ح- يلتزم مدير الاستثمار بمراعاة الهيئة العامة للرقابة المالية بيانات كافية عن الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها طبقاً للقواعد الواردة في اللائحة الشديدة لقانون سوق رأس المال.

- ف- يلتزم مدير الاستثمار بمراعاة البنك بتقاضير ربع سنوية عن أداء السوق وأداء الصندوق.
- ذ- يجوز لمدير الاستثمار أن يتعرض باسم الصندوق وذلك لمواجهة طلبات الاسترداد بشرط لا تجاوز قيمة القرض نسبة 10% من قيمة وثائق الاستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض ويشترط أن يكون القرض تصرير الأجل لا تزيد مده على 12 شهر، و ان يتم بذلك عن طريق الرجل الحريص بالاقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق ، و ان يقدم مدير الاستثمار دراسة تنبية للجنة الإشراف على الصندوق عن مبررات الاقتراض مقارنة بكلفة تسجيل أي من استثمارات الصندوق أو تكلفة أي فرض تمويلي بديلة.
- ر- يجوز لمدير الاستثمار أن يربط ويفك الودائع البنكية ويفتح ويلقى البيانات ويشتري وبيع شهادات الأدخار و اذون الخزانة و سكرتك التمويل و

٣٦٦٠

Al-Harbi



- السيدات باسم الصندوق لدى بنك عزدة ش.م. او لدى أي بنك آخر خاضع لإشراف البنك المركزي المصري على أن يتم التصرف أو التعامل على هذه المسابات بموجب أوامر مكتوبة صادرة من مدير الاستثمار.
- يتلزم مدير الاستثمار بإجراء تقييم يومي لأصول الصندوق وإبلاغ البنك بما تكون مسؤولية مدير الاستثمار عن إدارته للصندوق والاعفاء منها طبقاً لأحكام القانون.
 - سلامة اختيار مديره وعيشه وسائر العاملين به و بما يتحقق توافر الخبرة اللازمة لإدارة صندوق الاستثمار.
 - وضع نظام العمل و بيان القواعد والإجراءات التي يتلزم بها المديرون والعاملون مع تحديد اختصاصات كل منهم
 - توافر نظم التشغيل الفنية والتكنولوجية لتنفيذ عمليات الشركة.

البنك السادس عشر شركة خدمات الإدارة

في ضوء ما نص عليه القانون من وجوب أن يعهد الصندوق بمهام خدمات الإدارة إلى جهة ذات خبرة في هذا المجال فقد عهد الجهة المؤسسة للشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار الكافية في القرية الذكية - مبني كونكورديا B2111 السادس من أكتوبر - الجيزة والخاضعة لأحكام قانون رأس المال رقم 95 لسنة 1992 و لائحة التنفيذية و تعديلاتها و القرارات المنفذة لها والمرخص لها بترخيص رقم (514) بتاريخ 9/4/2009 للقيام بمهام خدمات الإدارة، ويكون هيكل مساهمتها على النحو التالي:

- شركة ام جي ام للاستشارات المالية والبنكية 680.27%
- شركة المجموعة المالية - هيرميس القابضة 64.39%
- الأستاذ / طارق محمد الشرقاوى 95.47%
- الأستاذ/ شريف حسني محمد حسني 62.20%
- الأستاذ / طارق محمد عجيب شرم 95.47%
- الأستاذ / هان بمحجت هاشم نوقل 91.10%
- الأستاذ / مراد قارىء أحمد شوقي 1.10%

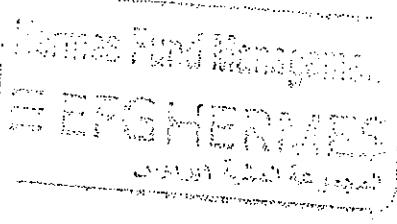
ويتكون مجلس إدارة على النحو التالي:

- السيد / محمد جمال حمزم رئيس مجلس الإدارة
- السيدة / طارق محمد محمد الشرقاوى نائب رئيس مجلس الإدارة
- السيد / كريم كامل محسن رجب العضو المنتدب
- السيد / محمد فؤاد عبد الوهاب محمد عضو مجلس إدارة
- السيد / محمد مصطفى كمال محمد عضو مجلس إدارة
- السيد / عمرو محمد محى الدين أبو علم عضو مجلس إدارة
- السيد / عمر ناظم محمد زين الدين عضو مجلس إدارة
- السيدة / بسرا حاتم عصام الدين جامع عضو مجلس إدارة ممثلة عن MGM

وبناءاً على ما سبق تقرر شركة خدمات الإدارة و الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار باستئناف شركة خدمات الإدارة لمعايير الاستقلالية المنصوص عليها في قرار مجلس ادارة الهيئة رقم 88 لسنة 2009 بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الإدارة لصناديق الاستثمار.

ويتلزم الشركة المصرية لخدمات الإدارة بما يلى:

- تقديم وقوفية المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار غير المقيدة بالبورصة
- تسجيل إصدار واسترداد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة
- تلتزم شركة خدمات الإدارة بموافقة حامل الوثيقة بكشف حساب يوضح رسمله في الصندوق والحركة التي طرأة عليه بصفة دورية كل ثلاثة أشهر
- تتضمن بيانات الإنصال التي نصت عليها المادة (170) من اللائحة التنفيذية للقانون.
- نشر سعر الوثيقة في أول يوم عمل من كل أسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار



Al-Misr
Bank

ج- إخطار مدير الاستثمار والبنك بحملة الوثائق التي يتجاوز مالكه كل منهم من وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق نسبة 5% من إجمالي الوثائق القائمة.

ح- الإشراف على تحصيل توزيعات أرباح الأوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق وإصدار تقارير دورية بذلك
خ- الإشراف على توزيع أرباح الصندوق على حلة الوثائق وإصدار تقارير دورية بذلك

الالتزامات شركة خدمات الادارة وفقا للقانون:

أ- إعداد بيان يومي بعد الوثائق القائمة لمستند الاستثمار المتخرج ويتم الانسحاب عنه في نهاية كل يوم عمل واخطر الهيئة به في المواعيد التي تحددها.
ب- حساب صافي قيمة الوثائق للصندوق.

ت- قيد المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار غير المقيدة بالبورصة
ث- تقدير الأصول والأوراق المالية للصناديق غير المقيدة في البورصة التي تستثمر فيها الصناديق الأخرى أموالها بشكل دوري لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر ، مع مراعاة تعين مقيم متخصص ومستشار مالي لتقدير الأصول أو الأوراق المالية التي يصدر بتحديد لها وضوابط تقييمها قرار من مجلس إدارة الهيئة .

ج- إعداد وحفظ سجل آلي بمحامي الوثائق، وبعد سجل حلة الوثائق قرية على ملكية المستثمرين للواثق المثبتة فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:

- عدد الوثائق وبيانات مالكيها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.
- تاريخ التيد في السجل الآلي.
- عدد الوثائق التي تخص كل من حلة الوثائق بالصندوق.
- بيان عمليات الكتاب والشراء والاسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار.
- عمليات الاسترداد وبيع الوثائق وفقا للعقد المبرم مع مدير استثمار الصندوق المتخرج.

وفي جميع الاحوال تلتزم شركة خدمات الادارة ببذل عناية الرجل الحريص في قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييمها لأصول والالتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق.

المد السادس عشر: الكتاب في الوثائق

البنك ملقي الكتاب:

يتم الكتاب في الوثائق أو شرائها أو استرداد قيمتها من خلال البنك ملقي الكتاب وهو بنك عودة ش.م.م وفروعه المشتركة في جمهورية مصر العربية.

الكتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق:

يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المصريين والأجانب الكتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة، يجب على كل مكتب أن يقوم بالوقاء بقيمة الوثيقة تقدماً فور تقديم الكتاب أو الشراء. وبعد الكتاب في وثائق الاستثمار قبلاً من المكتب للنظام الأساسي للصندوق وما ورد بنشرة الكتاب موافقة على تكوين جماعة حلة الوثائق والانضمام لها.

ويتم الكتاب بموجب مستخرج الكتروني لشهادة الكتاب مختومة بخاتم البنك وموقع عليها من المختص بالبنك الذي تلقى قيمة الكتاب متناسبة ما يلي:

أ- اسم الصندوق مصدر الوثيقة.

ب- رقم و تاريخ الترخيص مزاولة النشاط.

ت- اسم البنك الذي تلقى قيمة الكتاب.

د- اسم المكتب و عنوانه وجنسيته و تاريخ الكتاب.

ج- إجمالي قيمة الوثائق المطروحة للكتاب.

ح- قيمة عدد الوثائق المكتتب فيها بالأرقام والحرف.

المد الأدنى والأقصى للكتاب في الصندوق:

يكون المد الأدنى للكتاب مائة و يتسع ولا يوجد حد أعلى للكتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق، هنالك جزء للمستثمرين التعامل مع الصندوق بوثيقة واحدة بعد إتمام عملية الكتاب.



٤٦٦٠

Mohamed

Zaytoun

Khalid

القيمة الأساسية للوثيقة:

10 (عشرة) جنیهات مصریة

المدة المحددة للاقتران، الاكتساب:

يظل الكتاب متوفلاً للمرة المحددة بالنشرة بحيث لا تقل عن عشرة أيام ولا تتجاوز شهرين ، وإذا لم يكتب في جميع الوثائق المطروحة خلال تلك المدة جاز بمراجعة رئيس الهيئة مد نظره للكتاب مدة لا تزيد على شهرين آخرین ويجوز غلق باب الكتاب بعد مرور عشرة أيام من تاريخفتح باب الكتاب في حالة تغطية جميع الوثائق المطروحة للكتاب .

تفصيل الكتاب:

- في حالة انتهاء المدة المحددة للأكتتاب دون تنفيذ الوثائق المطروحة بالكامل جاز للجنة الإشراف على الصندوق خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهائها أن يقرر الأكتتاب بما تقتضيه على الأقل عن ٥٥٪ من مجموع الوثائق المطروحة وبشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق والاعتبر الأكتتاب لغایه، ويلزم البنك ملقي الأكتتاب بالرد الفوري لمبالغ الاكتتابات شاملة مصاريف الإصدار إن وجدت.

وإذا زادت طلبات الأكتتاب عن عدد الوثائق المطروحة ، جاز لمدير الاستثمار تعديل قيمة الأموال المراد استثمارها بما يستوعب طلبات الأكتتاب الرائدة بشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق وبراعة النسبة بين رأس المال الصندوق والأموال المستمرة فيه .

فإذا ترتب على هذا التعديل تحاول الحد الأقصى للأموال المراد استثمارها في الصندوق وللنحوض عليه في المادة (١٤٧) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ، يتم تحصيص الوثائق المطروحة على المكتتبين بنسبة ما أكتب به كل منهم مع جبر الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين .

ويعتمد الإفصاح عن نسبة الوثائق المكتتب فيها وعدد المكتتبين عن طريق النشر بذات طريقة نشر نشرة الأكتتاب

النـد الثـامـن، عـشـر: أـمن الـحـفـظ

طبقاً لل المادة 38 من القانون ول المادة 165 من اللائحة التنفيذية يمكّن مدير الاستثمار بالوراق المالية التي يستثمر الصندوق امواله فيها لدى امين حفظ من غير المرتبطين بأي من الصندوق او مدير الاستثمار او شركة خدمات الادارة او أي من الاطراف المرتبطة بهم و ذلك باسم الصندوق و الحسابات، و مع ذلك يجوز للبنك المرخص لها من الهيئة بمواصلة نشاط امانة الحفظ و التي تباشر نشاط صناديق الاستثمار بنفسها ان تقوم بدور امين الحفظ لتلك الصناديق بشرط ان لا يكون مدير الاستثمار او شركة خدمات الادارة تابعة للبنك او خاضعة لسيطرة الفعلية وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس ادارة الهيئة في هذا الشأن و بناء على ذلك يتم حفظ الاوراق المالية الخاصة بالصندوق طرف امين حفظ بنك عوده (4510) و المرخص له بذلك النشاط من الهيئة بتاريخ 12/12/2007.

- الالتزام بحفظ الأموال التي يستمر الصندوق ببعض أو كل امواله فيها.

الالتزام بتقديم بيان كل ثلاثة أشهر عن هذه الأموال المالية للهيئة.

الالتزام بتحصي التوزيعات على الأموال المالية المسليمة للصندوق.

وطبقاً لأحكام المادة (١٦٥) من اللائحة التنفيذية فإن أمين المحفظ يتوافق وشروط الاستقلالية حيث أن مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة غير تابعين للبنك أو خاضعين للسيطرة الفعلية له، وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة المبنية في هذا الشأن.

الند التاسع عشر : جماعة حملة الوراثة

تحت تكون أهل حلة وثائق صندوق الاستثمار جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضالها ويكون الكتاب في الصندوق بمثابة موافقة على تكوين جماعة محلة الوثائق والانضمام لها ويعين في تكوينها وإجراءات الدعوة لاجتماعها الأحكام والتقواعد المخصوص عليها في قانون سوق رأس المال و في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال بالنسبة إلى جماعة محلة السنادات ومسكوك التعمير والأوراق المالية الأخرى ويتم تشكيل الجماعة و اختيار الممثل القانوني لها ووزعه دون التقيد بضرورة توافر نسبة المحضور الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (70)، والفترتين الأولى والثالثة من المادة (71) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ، و يتعين الالتزام بالمواد 72 و 73 و 74 و 75 الخاصة باختيار الممثل القانوني محلة الوثائق ، و يحدد البنك (الجهة المؤسسة) مثلاً بما يلي:



الخصائص جماعة حملة الوثائق:

- أ- تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق.
 - ب- تعديل حدود حق الصندوق في الاقراض.
 - ت- الموافقة على تغيير مدير الاستثمار.
 - ث- إجراء أية زيادة في أئماب الإدارة ومقابل الخدمة والعمولات، وأية زيادة في الأعباء المالية التي يتحملها حملة الوثائق.
 - ج- الموافقة المسبقة على تعاملات الصندوق التي قد تتطوّر على تعارض في المصالح أو تغير من عقود المعاوضة.
 - ح- تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق.
 - خ- تعديل أحكام استرداد وثائق الصندوق.
 - د- الموافقة على تصنيف أو مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدة.
 - ذ- تعديل مواعيد استرداد الوثائق في حالة زيادة المدة التي يتم فيها الاسترداد والمتصوص عليها في هذه الشرة وتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبند (١، ٦، ٧، ٨، ٩) المشار إليها في اختصاصات جماعة حملة الوثائق تتصدر بأغلبية ثلثي الوثائق الحاضرة.
 - و- جميع الأحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة إلا بعد التصديق عليها من الهيئة.

البند العشرون: استرداد / شراء الوثائق

استرداد الوثائق اليومي:

- يتم شراء واسترداد وثائق استثمار الصناديق المترتبة من خلال البنك متلقى الكتاب وشركات المسئولة والجهات التي يرخص لها هذا النشاط من الهيئة، والتي تلتزم بتوفير الربط الآلي اللازم بينها وبين مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة.

ويكون شراء واسترداد وثائق استثمار الصناديق المترتبة وتوزيع عائداتها على حملة الوثائق وفقاً للشروط والأحكام وفي المواعيد المحددة بمدا البند.

يبور لصاحب الوثيقة (أو الموكل عنه قانوناً) استرداد بعض أو كل قيمة وثائق الاستثمار بالكامل خلال ساعات العمل الرسمية حتى الساعة الثانية عشر ظهراً في كل يوم من أيام العمل المصرفي لدى أي فرع من فروع البنك أو إية معايد آخر يتم الإعلان عنها في حالة تغير في مواعيد العمل الرسمية.

ويتعين حضور حامل الوثيقة أو الموكل عنه على أن يتم الرفقاء بقيمة الوثائق للطلب استردادها على أساس نصيبي الوثيقة في صافي القيمة السوية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الاسترداد وفقاً للمعايير المشار إليها بالبند الخامس بالتفصيل الدوري من هذه النشرة والتي يتم الإعلان عنها يومياً داخل البنك بالإضافة إلى الإعلان عنها أسبوعياً في أول يوم عمل بإحدى الصحف اليومية.

لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حالة الوثائق قيمة وثائقها أو أن يرجع عليهم عائدها بما يخالفه لشروط الأصدار، ويلتزم الصندوق باسترداد وثائق الاستثمار بمجرد الطلب وما يتفق وأحكام المادة (159) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب استردادها من أصول الصندوق اعتباراً من اليوم التالي لتقديم طلب الاسترداد.

يلتزم البنك بالرفقاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها خلال يوم العمل المصرفي التالي من تاريخ طلب الاسترداد.

يتم استرداد الوثائق بتسجيل عدد الوثائق المسترددة في سجل حالة الوثائق لدى البنك وشركة خدمات الإدارة.

الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد أو المساعدة النسبي:

الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد أو السداد التسجي:

- ويجوز للجنة الاشراف على أعمال الصندوق ، بناء على اقتراح مدير الاستثمار ، في الظروف الاستثنائية أن يقرر المساد النسي أو وقف الاسترداد مؤقتاً وقائماً للشروط التالية ، ولا يكون القرار نافذاً إلا باعتماد الهيئة له بعد مراجعة أسبابه ومدى ملائمة مدة الوقف أو نسبة الاسترداد للحالة الاستثنائية التي تبرره . وتعالى الآيات العالية ظروفاً استثنائية:

 - تأمين طلبات الاسترداد من الصندوق وبلغها حداً كبيراً يعجز عنها مدير الاستثمار عن الاستجابة لها.
 - عجز مدير الاستثمار عن تحويل الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق إلى مبالغ نقدية لأسباب خارجة عن إرادته.
 - حالات القوة القاهرة.

ولا يجوز لمدير الاستثمار قبول أو تبييض أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الاسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسئولة . ويلتزم مدير الاستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الاسترداد من خلال النشر في جريدة مصرية يومية واسعة الانتشار والصادرة باللغة العربية وبالمركز الرئيسى للبنك وفروعه والموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق وفقاً ولسياسة الإخطار المحددة بمنشوره الافتتاح أو ملكرة المعلومات من خلال النشر



777-
A. B. H.



في جريدة يومية واسعة الانتشار والموقع الإلكتروني للبنك ، وأن يكون ذلك كله بإجراءات مؤقتة ، ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الاسترداد والإعلام المستمر عن عملية التوقف .

ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الاستثمار بانتهاء فترة إيقاف عمليات الاسترداد .

مصاريف الاسترداد:

لا يتم خصم عمولات مقابل استرداد الوثائق .

شراء الوثائق اليومي:

- يتم تلقى طلبات شراء وثائق الاستثمار الجديدة طوال أيام العمل خلال الأسبوع حتى الساعة الثانية عشر ظهراً لدى أي نوع من فروع البنك أو أية مواعيد أخرى يتم الإعلان عنها في حالة تغير في مواعيد العمل الرسمية على أن يتم سداد قيمتها في يوم العمل التالي على أساس صافي قيمتها في نهاية يوم تقديم الطلب . ويكون للصندوق حق إصدار وثائق استثمار جديدة من خلال بنك عوده وفروعه مع مراعاة أحكام المادة (147) من الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وكذلك ضوابط الهيئة الخاصة بزيادة حجم الصندوق ، وفي حالة زيادة حجم الصندوق عن 50 مليوناً مثل للبالغ الجنيب من البنك حساب الصندوق عند التأسيس وجوب الرجوع إلى البنك المركزي للحصول على موافقة لزيادة القدر المكتتب فيه من البنك في الصندوق .

- يتم شراء وثائق استثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق المشتراء في سجل حلة الوثائق لدى البنك وشركة خدمات الإدارة .

- يتلزم شركة خدمات الإدارة بمراقبة العملاء بكشف حساب يوضح عدد الوثائق التي أكتتب فيها والحركة التي طرأت عليها كل 3 (ثلاثة) أشهر ، وبمحض لحظة الوثائق طلب كشف الحساب الخاص بكل منهم من خلال فروع البنك المكتتب فيه في أي وقت مقابل العمولات التي يقررها البنك .

البنك الأحادي والمتزوجون: الاقتراض لموجهة طلبات الاسترداد

يمظر على الصندوق الاقتراض إلا لمواجهة طلبات الاسترداد وفقاً للضوابط التالية:

- أن لا تزيد مدة القرض على أئم عشر شهر .

- أن لا يتجاوز مبلغ القرض ١٠٪ من قيمة وثائق الاستثمار القائمة وقت تقديم طلب الترخيص .

- أن يتم بذل عناء الرجل الحريص بالاقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق .

يقدم مدير الاستثمار دراسة فنية للجنة الإشراف على الصندوق عن مبررات الاقتراض مقارنة بتكلفة تسبييل أي من استثمارات الصندوق أو تكلفة أي فرص تمويلية بديلة .

البنك الثاني والعشرون: وسائل تحبس تعارض المصالح

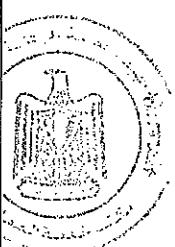
تلتزم الأطراف ذات العلاقة بتجنب تعارض المصالح مع مراعاة كافة الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992 الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014 وعلى الأخذه الواردة باللائحة (172) وكذا الأعمال المحظوظ على مدير الاستثمار القيام بما الواردة باللائحة (183) مكرر (20) من اللائحة التنفيذية المشار إليها بالبندين 16 من هذه الشارة، وكلما قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018، على النحو التالي:

- يتلزم مدير الاستثمار في حالة الدخول في أي من أدوات الاستثمار المختلفة الصادرة عن أي من الأطراف ذوي العلاقة بالجامعة المؤسسة أو الأطراف المرتبطة بمراعاة مصالح الصندوق وتحجب تعارض المصالح، والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق .

لا يجوز استثمار أموال الصندوق في صناديق أخرى منشأة أو مدارة بمعرفة أي من الأطراف ذات العلاقة فيما عدا الاستثمار في صناديق أسواق النقد واستثمارات الصندوق القابض في الصناديق التابعة له .

لا يجوز بغیر موافقة مسبقة من الهيئة لأى من أعضاء لجنة الإشراف على الصندوق أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من الشركات التي يستثمر الصندوق في أوراقها المالية جزءاً من أمواله، كذلك يحظر على مدير الاستثمار أو أي من أعضاء مجلس إدارته أو العاملين لديه التمثيل بصفتهم الشخصية في أي من مجالس إدارة الشركات التي يستثمر الصندوق جزءاً من أمواله في أوراقها المالية إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من جماعة حلة الوثائق .

- لا يجوز لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطة بما إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة وفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن .



٦١٦٥
Al-Saleh



- الالتزام بالافتراضات المشار إليها بالبند 9 من هذه الشروط الخاصة بالانصاف الدورى عن المعلومات.
- يتلزم مدير الاستثمار بالافتراض بالقواعد المالية ويعتبر المسؤول عن كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية والأوعية الادخارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة وكذلك عن كافة الأعباء المالية التي تم سدادها لأي من الأطراف ذوى العلاقة.
- الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق بشكل مسبق على تعاملات الصندوق التي قد تنتهي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة - مع مراعاة استبعاد الأطراف المرتبطة من التصويت - وبعكس تقرير مجلس إدارة الصندوق والقواعد المالية انصاف كامل عن تلك التعاملات، على أن يتلزم مدير الاستثمار بمراعاة مصالح الصندوق والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.

تعامل الأطراف ذوى العلاقة على وثائق الصندوق:

في ضوء ما نصت عليه المادة (١٧٣) من اللائحة التنفيذية فلا يجوز لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرها من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطة بما لا يهدى الحصول على المكافحة المسبقة من الهيئة ووقفاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة ونظمها قرارها رقم (٦٩ لسنة ٢٠١٤)، واعتالاً لما تضمنه قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٩ لسنة ٢٠١٤) باللائحة الثانية بشأن عدم التعامل على الوثائق التي تكون قد تورطت لديهم معلومات أو بيانات غير معلنة بالسوق ويكون من شأنها التأثير الجوهري على أسعار هذه الوثائق.

البند الثالث والموضوع: التقييم الدوري

تحدد قيمة وثائق استثمار الصندوق على أساس آخر قيمة استرداديه ثم احتسابها في نهاية كل يوم عمل مصرى ويتم هذا بتقييم صافي أصول الصندوق وفقاً للمعادلة التالية:

أولاً، إجمالي القيمة المالية:

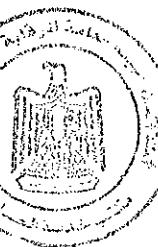
- إجمالي النقدي بمقدار الصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنك.
- إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.
- يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة بالأوراق المالية كالتالي:
 - وثائق الاستثمار في الصناديق المالية الأخرى على أساس آخر قيمة استرداديه معلنة.
 - أذون الخزانة مقيدة طبقاً لسعر الشراء مضافة إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس سعر الشراء.
 - شهادات الادخار البنكية وشهادات الاستثمار مقيدة طبقاً لسعر الشراء مضافة إليها العائد المستحق عن الفترة من تاريخ الشراء أو آخر تاريخ صرف العائد إليها أقرب وحق يوم التقييم.
 - المستدnts تقييم وقتاً لتوسيع هذا الاستثمار أما لغرض الاحتفاظ أو المتابعة طبقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق ومعايير المحاسبة المصرية.
 - يضاف إليها قيمة باقي عناصر أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصوصاً منها جميع ما تم استهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

ثانياً: يخصس من إجمالي القيمة السابقة ما يلي:

- إجمالي الالتزامات التي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد.
- حسابات البنك الدائنة والمخصصات التي يتم تكديرها لمواجهة الحالات الخاصة عن توقيت مصدر المستدnts أو صكوك التمويل المستثمر فيها عن السداد.
- تخصيب الفترة من أتعاب مدير الاستثمار وبنك عودة ش.م.م وشركة خدمات الإدارة وعمولات المسيرة وحفظ الأوراق المالية كلها مصروفات النشر وأتعاب مراقب الحسابات ولجنة الإشراف والمستشار الضريبي ومصروفات التأسيس وكذلك تخصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منابع اقتصادية مستقبلية.

ثالثاً: الناتج الصافي (نتائج المعادلة):

يتم قسمة صافي ناتج البندين السابقين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية كل يوم عمل مصرى بما فيه عدد وثائق الاستثمار الجبأة لبنك عودة ش.م.م.

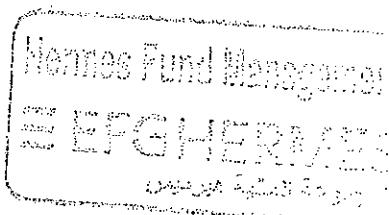
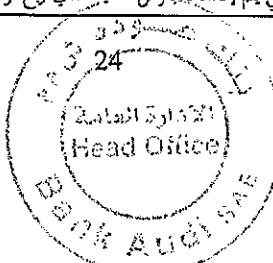


٦٦٠

البند الرابع والموضوع: أرباح الصندوق و التوزيع

أولاً/ كيفية الوصول لأرباح الصندوق من واقع مراحل وعناصر قائمة الدخل:

يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم [اعدادها] بمعرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة المعد عنها القوائم المالية و يتم تصويف قائمة



٢٣

الدخل وقتاً للنماذج الاسترشادية الواردة بالملحق رقم 3 /د المرقق بمعايير المحاسبة المصرية على أن يضمن قائمة دخل الصندوق الإيرادات والمصروفات التالية:

- التزيعات الخحصلة وللمستحقة نتيجة استثمار أموال الصندوق خلال الفترة.
- العوائد المستحقة (المحصلة وغير المحصلة) وأى عوائد أخرى مستحقة عن الفترة نتيجة استثمار أموال الصندوق.
- الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية الحخصلة من خلال الفترة الناجمة عن بيع الأوراق المالية ووثائق الاستثمار التي تسترد أو تفيم يوماً.
- الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية غير الحخصلة عن الزيادة (أو النقص) في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية ووثائق الاستثمار، وللوصول لصافي ربح المدة يتم خصم:
- نصيب الفترة من أتعاب مدير الاستثمار و أتعاب و عمولات بذلك عودة ش.م.م واي اتعاب و عمولات اخرى لمراقب الحسابات والمستشار القانوني و شركة خدمات الادارة و امين المحفظ و المستشار الضريبي و لجنة الاشراف واى جهة اخرى يتم التعاقد معها .
- المخصصات التي يتم تكوينها لمواجهة الحالات الخاصة الناجمة عن توقيت مصدر السندات أو حسوكوك التمويل المستثمر فيها عن السداد
- نصيب الفترة من التكاليف المدقوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية بما لا يجاوز 6% من صافي أصول الصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، كذلك مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية.

ثانياً/ توزيع الأرباح:

لا يقوم الصندوق بأى تزيعات من العائد الخحص حيث أن عائد الوثيقة يومي تراكمي يتم إضافته على قيمة الوثيقة ويتم الحصول على أي قدر من الأرباح عن طريق استرداد عدد من الوثائق المساوية لقدر العائد، يتم احتساب العائد من ذات يوم الشراء الفعلي.

الثالث السادس: العزوف عن الدفعات الصندوقية والتخصيص

- طبقاً لل المادة 175 من الائحة التنفيذية يقضى الصندوق إذا انتهت مدةه ولم يتم تجديده أو إذا تحقق الفرض الذي تأسس الصندوق من أجله أو واجهته ظروف تحول دون مزاولته لنشاطه .
- ولا يجوز تخصية أو مد أجل الصندوق دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة على أن يتمأخذ موافقة جماعة حلة الوثائق بالنسبة للشخصية قبل انتهاء مدة الصندوق، ويتم توزيع ناتج تخصية أصول الصندوق على أصحاب الوثائق كل بمقتضى نسبة الوثائق المملوكة له .
- وتسرى أحكام تخصية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادرة بالقانون 159 لسنة 1981 ولائحة التنفيذية ، وذلك فيما لم يرد بشأن نص في هذه التشريع.

الثالث السادس: العزوف عن الدفعات المالية

أتعاب مدير الاستثمار:

يستحق مدير الاستثمار تغیر إدارته لأموال الصندوق ونظير تقييم أصول الصندوق أتعاب يوازن 0.30% سنويًا (ثلاثة في الألف) من صافي الأصول اليومية للصندوق وتحسب يومياً وتدفع مدير الاستثمار في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

أتعاب البنك:

يتناقض بذلك عودة ش.م.م عمولات تغیر إدارة سجل حلة الوثائق يوازن 0.45% سنويًا (اربعة ونصف في الألف) من صافي الأصول اليومية للصندوق وتحسب هذه العمولة وتحسب يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

أتعاب شركة خدمات الادارة:

يستحق لشركة خدمات الادارة أتعاب سنوية من صافي أصول الصندوق تتحسب وتحسب يومياً وتدفع كل شهر على أن يتم اعتماد هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية طبقاً للجدول الآتي:

الاتساع	صافي أصول الصندوق
حتى 125 مليون جنيه مصرى %0.05 سنويًا	
من 125 مليون و حتى 250 مليون جنيه مصرى %0.04 سنويًا	
من 250 مليون و حتى 550 مليون جنيه مصرى %0.03 سنويًا	
أكثر من 550 مليون جنيه مصرى %0.025 سنويًا	

25

المديرية العامة للإذاعة والتلفزيون

Head Office

2014 A.D.

وتقاضى الشركة احدى تلك النسب وفقاً لحجم الصندوق.

يتحمل الصندوق التكاليف الفعلية مقابل إرسال كشوف حسابات للعملاء التي ترسل كل ربع سنة ويتم الاتصال عليها سنوياً.

عمولة أمين الحفظ:

يتناهى أمن الحفظ عمولة حفظ مركز يواقيع 60.01% (واحد في العشرة الاف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحفظ بما لديه شاملة كافة الخدمات، وتحسب هذه العمولة يومياً وتدفع شهرياً على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

أتعاب اعضاءلجنة الإشراف على الصندوق:

يستحق أعضاء لجنة الإشراف على الصندوق أتعاب نظير قيامهم بمهام الموصوس عليهم في النشرة للصندوق يواقيع مبلغ 30000 جم سنوياً (نقطة ثلاثون ألف جنيه مصرى)، وتستهلك يومياً وتليق في نهاية كل مركز مالي ربع سنوي للصندوق على أن يتم اعتمادها من مراقب حسابات الصندوق عند المراجعة الدورية.

أتعاب مراقب الحسابات:

يستحق مراقب الحسابات نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية للصندوق أتعاب يواقيع 80 000 جنيه (نقطة ثمانون ألف جنيه مصرى لا غير سنوياً) بعد أقصى و تستهلك يومياً و تدفع مراقب الحسابات بعد اعتماد كل مركز مالي.

مصاريف التأسيس:

يتحمل الصندوق مصاريف تأسيس الصندوق التي يتحملها على السنة المالية الأولى طبقاً لمعايير المحاسبة على الا تزيد عن نسبة 6% من صاف أصول الصندوق عند التأسيس، وقد تم استهلاك مصاريف التأسيس بالفعل.

مصاريف إدارية:

يتحمل الصندوق مصاريف إدارية على لا يزيد ذلك عن 60.01% سنوياً من صاف أصول الصندوق.

أتعاب المستشار الضريبي:

يستحق للمستشار الضريبي يومياً مبلغ 10000 جنيه مصرى سنوياً وتحسب هذه الأتعاب و تجيء يومياً و تدفع سنوياً عند إعداد مشروع الإقرار النهائي و اعتماده و يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

مصروفات أخرى:

- عمولات المسيرة و مصروفات تداول الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق فيها و أي رسوم تفرضها الجهات الرقابية و الادارية.
- يستحق للممثل القانوني لحملة الوثائق و تاليه مبلغ 3,000 جنيه مصرى سنوياً

وبذلك يبلغ إجمالي الأتعاب التالية التي يتحملها الصندوق بعد أقصى مبلغ 123,000 جم سنوياً بالإضافة إلى نسبة 0.8% سنوياً بعد أقصى من صاف أصول الصندوق.

النقد السابع والعشرون: الأقران بضم الوناق

يجوز للإئتمان وثائق صندوق استثمار بنك عوده التقدى بالجنيه المصري الاقتراض بضم الوناق من بنك عوده ش.م.م. وذلك وفقاً لقواعد الاقتراض السارية بنك عوده ش.م.م. وقت تقديم طلب الاقتراض

النقد الثامن والعشرون: ائماء و عذائهم مستولى الاتصال

مسؤول الاتصال في بنك عوده ش.م.م :-

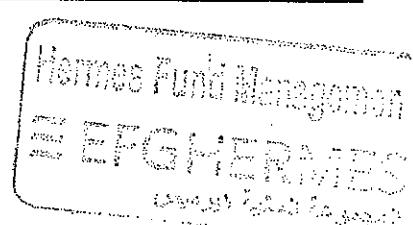
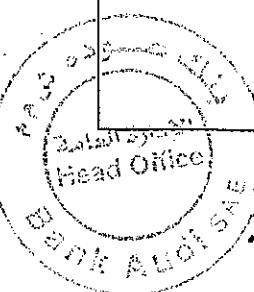
الأستاذ / محمود محمد سيد أحد

مرئيات الأمان التجمع الإداري كم 22 طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوى بين C2

للملايين: 0235343561

: ٦١٦٤

Rehal



٧٣

مسئول الاتصال في شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار:

السيد/ أحمد شلي

عن رقم ب 129، المرحلة الثالثة القرية التكية - الكيلو 28 طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوي.

تلفون: 35356536 - 35356535

تلفون: 01005407086

السيد التاسع والعشرون: إقرار الجهة المؤسسة و مدير الاستثمار

مدير الاستثمار والبنك ضامنان لصحة ما يرد في هذه الشرة من بيانات و معلومات.

مدير الاستثمار : هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار

البنك : بنك عوده ش.م.م

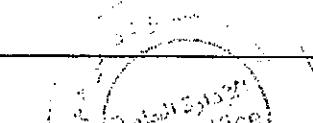
الاسم : محمد راقى لطيف محمد لطيف

الصفة : العضو المنتدب

الصفة : رئيس قطاع المؤسسات المالية والصيغة الإسلامية والتسويق

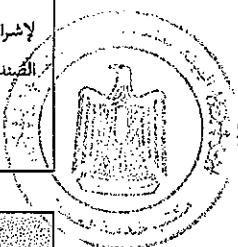
التاريخ: *٢٠١٤/١٤/٢٧*

التوقيع:



السيد العاشر- ثالثون: إقرارات تسويق وائمه الاستثمار

كما نروع بنك عوده ش.م.م. (البنك المؤسس) المنشورة في جمهورية مصر العربية وبخوبه بنك عوده ش.م.م عقد اتفاقيات مع أي من البنوك الخاضعة لـإشراف البنك المركزي المصري أو أي من الجهات الأخرى وإخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بذلك على أن يكون المدف من هذه الاتفاقيات تسويق الصندوق لثالثة، على الا تتحمل الوثيقة اي مصاريف اضافية نتيجة ذلك التعاقد

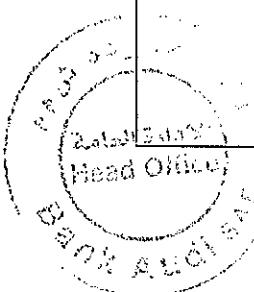


السيد الحادي والثلاثون: إقرار مراقب المسابات

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة أكتاب صندوق استثمار بنك عوده النقدي بالجيزة المصري المرفقة وتشهد بأنماها تتمشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحة التنفيذية المعدلة، والضوابط الموضوعة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بمجلسه المنعقدة بتاريخ 3 يونيو 2008، والإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن ، وكذا العقد المبرم بين البنك ومدير الاستثمار وهذه شهادة من بذلك.

نصر أبو العباس أحد

سجل مراقب المسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية
رقم (106)



Mohamed

البنك الاهلي والتلاون : اقرار المستشار القانوني

قمنا بمراجعة بشرة كتاب صندوق استثمار بنك عوده النقدي بالبنية المصري المرققة ونشد بأنها تماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية المعديلة، وهذه شهادة من بذلك.

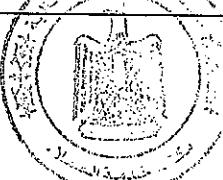
المستشار القانوني: محمد عبد العزاب عبد اليامي الش

العنوان: 56 شارع مصدق - الدقى - محافظة الجيزة

تليفون: 3763254

هذه النشرة قمت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية ووجدت متماشية مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقانون رقم 53 لسنة 2014 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته والقرار بقانون رقم 44 لسنة 2014 رقم اعتمادها برقم (365) بتاريخ 07/04/2009 علمًا بأن اعتماد الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية للنشرة ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع النشر أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة. حيث يقتصر دور الهيئة على مجرد التحقق من أن بيانات هذه النشرة تم ملئها وفقاً للنموذج المعهد لذلك وذلك في ضوء المستندات التي قدمت للهيئة وبدون أي مسؤولية تقع على الهيئة، وبمحمل كل من البنك المؤسس للصندوق ومدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة وكذلك مراقب الحسابات والمستشار القانوني المسؤول عن صحة البيانات الواردة بهذه النشرة، على غاية الانسحاب في هذه الوثائق هو مسؤولية كل مستثمر وفي ضوء تحمله للمخاطر وتقديره للمواائد.

Hafez



٤٦٦٠

Zay